آفاق برلمانية

مواطن

آب ٢٠٠٤ م المجلد الثامن، العدد ١ | نشرة تصدرعن: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله | August 2004 Volume 8, No.1

وزراء ومديرون عامون متورطون .. ومحاولات لتسويف القضية

فضيحة «الإسمنت المصري» .. الكرة في ملعب النائب العام!

* حسني أبو عاصي: التحقيق بدأ فعلياً وقد يستكمل بعد ثلاثة أشهر
* ماهر المصري: هناك من يهدف إلى تشويه صورتي لأسباب أعرفها جيداً
* حسن خريشة: لدينا وثائق وأشرطة فيديو تدين المتورطين في «الجريمة»
* سعدي الكرنز: الوزارات تزودنا بمعلومات مغلوطة وتعمل على تضليلنا

يوسف الشايب وفايز أبو عون
خاص بـ«آفاق برلمانية»:

أكد النائب العام، حسني أبو عاصي، أن التحقيق في ملف «قضية تسريب الإسمنت المصري إلى إسرائيل عن طريق شركات فلسطينية»، يسير بوتيرة جيدة، قد تحقق النتائج المرجوة منها، حسب القانون، «وذلك تحقيقاً للعدالة التي ينشدها الجميع».

وأشار أبو عاصي، في حديثه لـ«آفاق برلمانية»، إلى أن النيابة طلبت من الجهات المختصة (المجلس التشريعي، ورئاسة الوزراء، وهيئة الرقابة العامة)، تزويدها بكل ما لديها من وثائق ومستندات تفيد سير التحقيق، مؤكداً أن التحقيق بدأ فعلاً في الضفة الغربية، ليصار قريباً إلى بدئه في غزة.

وقال أبو عاصي: ملف التحقيق الذي بحوزة النيابة العامة، عبارة عن نسخ مصورة من «الفاكس» .. يجري العمل على ترتيبها، بعد توثيقها، ليتم بعدها مخاطبة الجهات المختصة، لتقديم النسخ الأصلية من ملفات التحقيق، بما في ذلك أسماء الشركات.

ويتوقع أبو عاصي أن يستغرق التحقيق من شهرين إلى ثلاثة، ليتم بعدها إغلاقه بشكل كامل، مشيراً إلى أن النيابة العامة، وفور تسلمها نسخة من ملف التحقيق، شكلت لجنتين من وكلاء النيابات، إحداهما في الضفة الغربية، والأخرى في غزة، منوهاً إلى أنه بنفسه سيتولى التحقيق في القضية بغزة.

وأشار أبو عاصي إلى أن الرئيس ياسر عرفات، يولي ملف الإسمنت المصري أهمية قصوى، موضحاً أن الرئيس قدم ويقدم العون للنيابة العامة، من أجل الوصول إلى الحقيقة.

وأكد أبو عاصي أنه حتى اللحظة لم يتم على وجه الدقة، تحديد الكميات التي تم تهريبها إلى إسرائيل من الإسمنت المصري القادم إلى الأراضي الفلسطينية، وفق نظام «الكوتا»، مشيراً إلى أن الأمور جميعها ستتضح لاحقاً، من خلال التحقيق مع كل شركة على حدة.

مماطلة في التحقيق مع المتورطين

وكان نائب رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني حسن خريشة، أشار إلى أن هناك مماطلة فيما يتعلق بالتحقيق مع المتورطين في «فضيحة الإسمنت المصري»، مشدداً علي أن هناك اتفاقاً ضمنياً بين النائب العام ومجلس الوزراء على عدم إحالة الملف إلى القضاء، ومشيراً إلى ان هناك تقصيراً متعمداً من السلطة التنفيذية اتجاه ذلك الملف، حفاظاً على بعض المتنفذين في السلطة الوطنية. وتساءل: لماذا لا يقوم النائب العام بالتحقيق لغاية الان؟

محاسبة الحكومة بتهمة التقصير

وأوضح خريشة أن مجلس الوزراء والنائب العام يماطلون في فتح ملف الإسمنت المصري المهرب لإسرائيل عن طريق شركات فلسطينية، وذلك حفاظاً على وزير الاقتصاد، الذي حمله المجلس التشريعي المسؤولية عن ذلك، إضافة إلى خمس شركات تابعة لمتنفذين في السلطة الفلسطينية طلب المجلس التشريعي إحالة المسؤولين عنها إلى النائب العام.

ونوه خريشة إلى أن محاسبة وزير الاقتصاد تعني محاسبة كل مجلس الوزراء المقصر في قضية الإسمنت المصري المهرب لإسرائيل لبناء الجدار الفاصل، بدل أن تبنى فيه بيوت الفلسطينيين المهدمة.

ومن جهتها، أكدت لجنة الرقابة والحريات العامة في المجلس التشريعي على حق النائب في التعبير عن رأيه ومواقفه حول كافة القضايا، باعتباره يمثل صوت ورأي الناخب الذي انتخبه دفاعاً عن حقوقه وحرياته، وأن يكون هذا التعبير بمختلف وسائل الإعلام ضمن التقاليد البرلمانية في إطار خدمة المصلحة العامة، وتعزيز دور البرلمان التشريعي والرقابي.

كما أدانت اللجنة كافة أشكال الاستهداف للمجلس التشريعي أياً كان مصدرها، وكذلك التهديدات ومحاولات التشويه التي يتعرض لها نواب المجلس. وكان بيان وزع في رام الله، مؤخراً، وحمل توقيع كتائب شهداء الأقصى تعرض لحياة حسن خريشة المحرض على ضرورة إحالة المتورطين في ملف الإسمنت إلى القضاء.

وعبرت اللجنة عن رفضها المطلق لمثل هذه الأساليب التهديدية والتشويهية التي وردت في بعض «البيانات المدسوسة»، وطالبت لجنة الرقابة الجهات الرسمية بالعمل على وضع حد لمثل هذه الأساليب داعية جماهير الشعب الفلسطيني إلى رص الصفوف، ولفظ كل من يحاول إثارة الفتن وشق الصف الوطني في مرحلة نحن أحوج ما نكون فيها إلى الوحدة والتماسك.

وجاء ذلك التأكيد خلال الاجتماع الذي عقدته لجنة الرقابة وحقوق الإنسان والحريات العامة في المجلس، مؤخراً، في مقر

التتمة ص (٨)

هل يتحول الإصلاح عنواناً لصراع مراكز القوى؟

الاحتلال وغياب دور المؤسسة والقانون .. «فجّرا» الأوضاع الداخلية

رام الله - عبد السلام الريماوي:

مؤامرة أم نبوءة تتحقق، كل الذي شهدناه وشاهدناه في قطاع غزة والضفة الغربية في الآونة الأخيرة وبعد يومين فقط من تصريحات المبعوث الدولي تيري رود لارسن، من فوضى وحوادث اختطاف غير مسبوقة من حيث عددها وتداعياتها على الشعب الفلسطيني الذي يخشى أن تكون مدخلاً يفضي إلى الهزيمة بعد أربع سنوات من الصمود.

هل ما حدث، مؤخراً، نتيجة أم سبب لكثير من الظواهر والنظم التي تحكم الحياة الفلسطينية في جوانبها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإدارية؟ أين دور القانون والمؤسسات الرسمية والمدنية، ولماذا تركت الأمور على غاربها حتى وصلت درجة التأزم. أين منبع الخلل، هل السلطة وحزب السلطة -أي حركة «فتح»- من يتحمل المسؤولية وحدهما أم أن المعارضة هي أيضاً مسؤولة؟ ولماذا يصمت المجلس التشريعي، ممثل الشعب، عن كل هذه المظاهر السلبية؟ وأين دور القضاء؟ ولماذا غيب؟ وما حقيقة التنافس القائم بين مؤسستي الرئاسة ومجلس الوزراء؟ وهل فعلاً كل منهما يحاول الاستحواذ على صلاحيات الأخرى؟ ولماذا لم تؤت كافة محاولات الإصلاح بثمارها المأمولة والمطلوبة شعبياً، وكيف يمكن تحقيق إصلاح حقيقي بما يمكن من الخروج من الوضع الراهن؟

كثير من هذه الخيوط تشابكت إلى الدرجة التي أصبح الإصلاح شعاراً تطرحه المعارضة وممثلو المجتمع المدني،

التتمة ص (٨)

في هذا العدد

- اعتماد وثيقة الإصلاح/ حسام عز الدين.
- مكسيم رودنسون، قال كلمة الحق/ داود تلحمي.
- مراكز القوى وأزمة السلطة/ هاني حبيب.
- التدخل المصري ليس مؤامرة/ هاني المصري.
- تبني النظام المختلط للانتخابات/ د. طالب عوض.
- تجربة الإضراب احتجاجاً على الجدار/ توفيق حداد.

افتتاحية

الإصلاح وتعدد جداول الأعمال

كيف يمكن تمييز جدول أعمال داخلي ووطني للإصلاح عن جداول أعمال أخرى ترفع الشعار نفسه؟

ولا يخفى على القارئ أن شعار الإصلاح بات مرفوعاً من كل حدب وصوب. فبالنسبة لإسرائيل، مثلاً، وإدارة الرئيس بوش، الإصلاح يعني أولاً استمرار مسعى التهميش للقيادة الفلسطينية والعمل على إيجاد قيادة بديلة أو «جديدة ومختلفة»، كما جاء في نص الشروط التي وضعتها الحكومة الإسرائيلية على موافقتها على خارطة الطريق. وهذا موقف مرفوض فلسطينياً لأنه شأن داخلي، ولأن القيادة الفلسطينية «تعاقب» على موقف سياسي تدعمه أغلبية عظمى من الشعب الفلسطيني. هذا على الرغم من وجود مطالبات موجهة للقيادة بالإصلاح، ومن ثم السؤال عن تمييز جداول الأعمال.

وتحت الشعار نفسه، يُطالب البعض بإصلاح الأجهزة الأمنية، ولكن هذا المطلب يتوقف تقريباً عند هذا الحد. لماذا تشكل نقطة البدء من هذا المنظور، الأجهزة الأمنية؟ أين هي البداية الصحيحة للإصلاح في نواحي الحياة المختلفة في فلسطين؟ هذه هي القضية الأساسية التي يجب الالتفات إليها لتحديد جدول أعمال داخلي وطني فلسطيني.

ومن الجلي أن مركزة الأجهزة الأمنية دون قانون نافذ، وقضاء كفء وفعال ومستقل، لا مطمع فيه ولا فائدة، لأنه قد يتحول مع مرور الوقت إلى حكم العسكر. كذلك كيف يمكن مكافحة الفساد ومحاسبة أي مسؤول، سواء أكان ذلك في القطاع العام أم الخاص أم القطاع الأهلي، دون قانون نافذ لا أحد فوقه؟

ومن البين إذن، أن مدخل الإصلاح من ناحية الأولويات هو حكم القانون وإصلاح الجهاز القضائي ومأسسة الحكم، إضافة إلى الانتخابات النيابية والرئاسية وفي أقرب وقت ممكن. إن الوضوح حول الأولويات أمر في غاية الأهمية حتى نكون جديين في مسعى الإصلاح، وحتى لا تختلط جداول الأعمال ويصبح هذا الشعار البناء كلام حق يراد به باطل.

حكومة جديدة ... حكومة وحدة وطنية ... أم تغيير في النظام السياسي وتوسيع قاعدة القرار

الحل: اعتماد وثيقة الإصلاح ووضعها حيز التطبيق

رام الله - «آفاق برلمانية» - حسام عز الدين:

قد يرى البعض أنه تم نزع فتيل الأزمة الداخلية التي اتسمت هذه المرة، باستخدام العنف للتعبير عنها، وبشكل لم تشهده السلطة الفلسطينية من قبل، إلا أن هناك من يرى أن الأزمة ما زالت قائمة طالما بقي النظام السياسي الفلسطيني الحالي يسير في الاتجاه ذاته، ولن تحل الأزمة بتغيير وزاري أو تعديل حكومي.

ففي الوقت الذي واصلت فيه قوات الاحتلال عمليات الاغتيال والقتل، انشغل البعض من الفلسطينيين بخطف مسؤولين فلسطينيين وإطلاق النار على آخرين وحرق مكاتب أمنية، وهو الأمر الذي لم يحصل من ذي قبل.

ونجح الرئيس ياسر عرفات في التخفيف من حدة الأزمة، حينما استطاع إقناع رئيس الوزراء أحمد قريع بالعدول عن الاستقالة، مع إعطائه هو والمجلس التشريعي وعوداً بإجراءات عملية لتصليح الوضع الداخلي، ومن هذه الوعود اعتماد وثيقة الإصلاح التي أقرها المجلس التشريعي في منتصف العام ٢٠٠٢، وتأكيدات على أن يقوم النائب العام بما عليه في التحقيق في ملفات الفساد المحالة إلى السلطة الفلسطينية وتحديدا فضيحة الإسمنت التي أشغلت بال الشارع الفلسطيني.

وليس بعيداً عن تفصيلات الاتفاق الذي تم بين الرئيس عرفات ورئيس الوزراء قريع، والذي تم على أساسه إنهاء الخلاف بين مؤسسة الرئاسة ومجلس الوزراء، فقد أعطى الرئيس عرفات قريع صلاحية كاملة في تغيير أو تعديل مجلس الوزراء كيفما يشاء، وفق ما أعلن مستشار الرئيس عرفات نبيل أبو ردينة.

فهل إجراء تعديل أو تغيير وزاري يمكن أن يحل الازمة الداخلية التي ما تكاد تخبو حتى تخرج من جديد؟

وهل تغيير وزير الصحة أو التربية والتعليم أو أي وزير آخر، هو ما تبحث عنه الإدارة الأميركية عبر الضغوط التي تمارسها على السلطة الفلسطينية منذ بدأ العدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى ضغوط عربية أخرى؟

وهل إعطاء رئيس الوزراء صلاحية الإشراف على وزارة الداخلية وتحديد صلاحيات الوزارة بأجهزة الشرطة والأمن الوقائي والدفاع المدني، كفيل بأن يمنع الأزمة من أن تطل برأسها من جديد؟

وعلى الرغم من إعلان رئيس الوزراء أحمد قريع عن سحب استقالته وإعلانه عن جملة من القضايا التي تم الاتفاق عليها مع الرئيس، فإن مسألة إجراء تعديل أو تغيير وزاري لا تبدو أنها ستتم في الأيام الحالية، وإن بدأ بعض المسؤولين بتجهيز أنفسهم لإمكانية أن يصبحوا وزراء.

برأي النائب عزمي الشعيبي، رئيس اللجنة الاقتصادية وعضو اللجنة البرلمانية المكلفة بلقاء الرئيس عرفات، فإن إجراء تعديل وزاري لن يحل المشكلة «بل سيبقيها تراوح في مكانها، وإن غابت لفترة».

مسؤولية اللجنة المركزية والمجلس الثوري في التغيير

ووجه الشعيبي إصبعه إلى اللجنة المركزية لحركة «فتح»، وتحديداً إلى رئيس الوزراء الحالي أحمد قريع، ورئيس الوزراء الأسبق محمود عباس، وقال «على عباس وقريع لملمة اللجنة المركزية والمجلس الثوري لوضع حد لكافة الأمور، وتغيير النمط السياسي الحالي».

لكن أي لملمة للوضع داخل «فتح» أو خارجها، لا يزيل التساؤل حول ما إن كان التغيير الوزاري أو التعديل هو أساس الحل أم لا.

عندما قرر المجلس التشريعي تشكيل لجنة برلمانية لمقابلة الرئيس عرفات للبحث عن آفاق لحل الأزمة، دعا رئيس المجلس التشريعي روحي فتوح اللجنة إلى البحث عن توسيع قاعدة القرار السياسي عبر توسيع قاعدة المشاركة السياسية من الفصائل والأحزاب الفلسطينية، وهو الأمر الذي عرض في تقرير اللجنة البرلمانية الأولى التي كلفت بإعداد تقرير عن الوضع السياسي العام.

وأشارت اللجنة في تقريرها إلى أن الإبقاء على إبعاد الفصائل والأحزاب السياسية عن المشاركة في القرار السياسي سيترك آثاراً سلبية أخرى قادمة على الوضع الداخلي.

ولأول مرة تبحث لجنة برلمانية قضية حساسة في المجتمع الفلسطيني، وبشكل علني، ألا وهي قضية أسلوب المقاومة حينما تحدثت اللجنة في تقريرها عن استخدام الصواريخ وقذائف الهاون في بيت حانون وما لذلك من أثر سلبي يتسبب في رد إسرائيلي عنيف على أهالي البلدة.

وأشارت اللجنة إلى أهمية بحث هذا الموضوع ونقاشه مع مختلف الفصائل الفلسطينية، إذا كان الجميع مهتم بوضع تصور سياسي موحد.

إذاً، فالفصائل الفلسطينية، شاءت أم أبت، هي جزء من الإشكالية القائمة، أو أي أزمة داخلية تقع في المجتمع الفلسطيني، وتتحمل المسؤولية في سكوتها عما يجري ... ويجب أن تتحمل المسؤولية عن إدارة الوضع بشكل عام.

ويعارض صالح رأفت، الأمين العام للاتحاد الديمقراطي «فدا»، فكرة أن الفصائل تمارس حالة من السكوت إزاء ما يحدث، وبحسب رأفت فإن مختلف الفصائل والأحزاب أصدرت موقفها «المعارض لأي اقتتال داخلي»، وقال «ليس صحيحاً على الإطلاق أن الفصائل الفلسطينية تقف ساكتة!».

لكن هل تكون المعارضة عبر البيانات والتصريحات الفضائية هي الدور المحدد المنوط بهذه الفصائل... أم أن هذه الفصائل يجب أن تكون جزءاً رئيسياً في أي عملية إصلاح تتعلق بحياة الناس الذين من المفترض أنهم قواعد لهذه الفصائل والأحزاب ؟

منذ أن بدأ ما يسمى الحوار الوطني بين الفصائل، عندما نشأت فكرة استحداث منصب رئيس الوزراء في بداية العام الماضي، والحوار الفلسطيني يراوح مكانه لدرجة أن أحداً في الشارع الفلسطيني لم يكن ليكترث كثيراً بتفاصيل هذا الحوار.

وفي غمرة مراوحة الحوار مكانه وارتباطه مباشرة بتحركات مصرية وعربية قبل أن يكون مرتبطاً بالواقع الفلسطيني، تطرح بين الفينة والأخرى قضية الحكومة الوطنية الموحدة التي باتت العنوان الرئيس لأي حديث يتم عن إصلاح الوضع الفلسطيني الداخلي، إلا أن عدم تحقيق هذا الشيء يعود «لعدم نضوج الحوار» حسب ما رأى مشاركون في هذه الحوارات.

ويقول صالح رأفت «مسألة الحكومة الوطنية الموحدة كانت وما زالت مطلباً قائماً، وهناك دعوة لجميع الفصائل الفلسطينية للمشاركة في الحكومة الفلسطينية، لكن هناك إحجاماً لبعض الفصائل الفلسطينية من المشاركة».

وأضاف «الجهاد الإسلامي، وحركة «حماس» ترفضان الدخول في الحكومة، وكذلك الجبهة الشعبية، لكن الجبهة الديمقراطية تطالب بحكومة وطنية ولم تشارك».

وأشار رأفت إلى وثيقة قدمت في آذار الماضي خلال جلسات الحوار، حول مشاركة الفصائل الفلسطينية في الحكومة ... لكن لا يوجد رد عليها لغاية الآن».

وبحسب رأفت فإن مسألة حكومة الوحدة الوطنية «ليست مطروحة الآن، وهي بحاجة إلى إنضاج المفهوم لدى غالبية القوى والفصائل ... في الوقت الذي تبدي فيه السلطة الفلسطينية استعداداً لتوسيع قاعدة المشاركة في الحكومة ... حسب تقديري».

وليس مفهوماً ما هو «الإنضاج» الذي تحدث عنه رأفت، وبخاصة أن غالبية الفصائل الفلسطينية الموجودة في الساحة الفلسطينية تؤمن بـ«الانتخابات الشعبية».

وقد يكون بإمكان المجلس التشريعي، الذي مر على انتخابه تسع سنوات، تعليق الجرس، بشأن توسيع قاعدة المشاركة السياسية، وذلك عبر التأكيد على تنفيذ الانتخابات.

الكوتا الفصائلية تشكل عائقاً!

وبحسب نائب رئيس المجلس التشريعي حسن خريشة، فإن ما يعيق التوصل إلى اتفاق بشأن حكومة وحدة وطنية يعود بالأساس إلى استناد هذه الفصائل والأحزاب إلى نمط سياسي قديم منبعه «الكوتا» الفصائلية، أو ما يعرف بـ«الحصص».

واعتبر خريشة أن القضية ليس تشكيل حكومة وحدة وطنية «ولا النوايا الحسنة» على حد تعبيره.

وهو يرى أن حكومة الوحدة الوطنية يجب أن لا تأتي من خلال توزيع الحصص على الفصائل «هذا يجب أن لا يأتي إلا من خلال انتخابات حقيقية شاملة في الأراضي الفلسطينية، ونأمل أن تخرج عن هذه الانتخابات قيادة موسعة تضم الألوان السياسية التي تدعمها القاعدة».

وبحسب خريشة، فإن الحديث عن حكومة وحدة وطنية ضمن المفهوم القديم نفسه، إنما هو «مراوحة في الدائرة المغلقة نفسها».

مؤتمر شعبي للأغلبية الصامتة

وأضاف «هناك أغلبية صامتة، بعيدة عن الفصائل والتنظيمات، لذلك أنا اقترح أن يكون هناك مؤتمر شعبي يضم شخصيات سياسية وأكاديميين، وطلبة، ونقابيين لتحديد ما نريد من هذه الانتخابات».

وقال «المطلوب إجراء إصلاحات حقيقية شاملة على الأرض».

ولا يعتبر خريشة ما تم التوصل إليه بين اللجنة البرلمانية والرئيس ياسر عرفات سيؤدي إلى إصلاح الوضع، أو تغيير وتعديلات في قيادة الأجهزة الأمنية، وقال «استبدال شخص بآخر لن يحل المشكلة ولا يلامس الواقع».

وإن كانت الأنظار تتجه إلى الحكومة أو مؤسسة الرئاسة، فإن الضبابية تشمل، أيضاً، الوضع القيادي السياسي للنظام السياسي الفلسطيني بشكل عام، بمعنى أن القضية لا تقف فقط عند الحكومة أو الوزارة.

ويعارض د. مصطفى البرغوثي فكرة التركيز على حكومة الوحدة الوطنية، معتبراً أن صلاحيات الحكومة لا تتعدى الاهتمام بإدارة حياة الناس في الوقت الذي يجب فيه البحث عن آلية لإدارة الصراع السياسي مع الجانب الاسرائيلي.

مصطفى البرغوثي

مطلوب قيادة موحدة

وقال البرغوثي «حكومة وحدة وطنية لا تحل المشكلة ... المطلوب قيادة وطنية موحدة».

وأوضح «المقصود بالقيادة الوطنية الموحدة أن تكون هذه القيادة هي الإطار العام الذي يدير الصراع مع الاحتلال، وتقود مسيرة التحرر الوطني وتشرف على عمل الحكومة وما تحقق لصالح المواطنين هنا».

وأشار البرغوثي إلى أن صلاحيات الحكومة في الوضع السياسي الحالي هي صلاحيات محدودة «لكن الحكومة مقيدة فيما تعلق بعملية التحرر الوطني».

ولا ينفي البرغوثي من خلال ما يطرحه أهمية دور الحكومة والأجهزة المختلفة في عملية الإعداد والتجهيز للدولة الفلسطينية المنتظرة، إلا أنه يركز على آلية قيادة عملية التحرر الوطني، تلك القضية التي تفوق بحجمها قضية الحكومة ووزاراتها بشكلها الحالي.

إلا أن تشكيل القيادة الوطنية الموحدة قد يجابه بمعارضة من منظمة التحرير الفلسطينية، التي تعتبر السقف الأعلى للنظام السياسي الفلسطيني، وهي التي من المفترض أن تقود عملية التحرر الوطني.

وحول هذه القضية، أجاب البرغوثي بأن هناك فصائل فلسطينية غير منضوية تحت لواء منظمة التحرير، إضافة إلى وجود مؤسسات جماهيرية واسعة لا بد من أن تشارك في رسم سياسة التحرر الوطني.

وتتشكل القيادة الموحدة حسب ما يراها البرغوثي «من ممثلين عن منظمة التحرير، وممثلين عن الفصائل غير الممثلة في منظمة التحرير، إضافة إلى ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني المختلفة».

ومهما كان شكل التغيير أو التعديل، فإن الغالبية ترى أن هذا التغيير يجب أن يطرأ على شكل النظام السياسي وآلية عمله قبل أن يكون تغييراً بهدف توزيع الحصص التنظيمية أو توزيع الحصص على وزراء أو نواب.

آفاق برلمانية
آب ٢٠٠٤م

آفاق برلمانية تستطلع أسباب الأزمة ووسائل الحل

مراكز القوى.. وأزمة السلطة

*نصر يوسف: المطلوب معالجة عاقلة دون انتحار
*كمال الشرافي: علينا مراجعة وتقييم لأشكال المقاومة المختلفة
*أبو زهري: يجب تحريم استخدام القوة في حل الخلافات الداخلية

هاني حبيب/ غزة

شكلت التطورات الأخيرة، وبخاصة ما جري في قطاع غزة وما تلاها من تداعيات وإجراءات، خطراً محدقاً بالنسيج المجتمعي الفلسطيني وقدرة الجهد الوطني على مواجهة المشروع الإسرائيلي، ما يفتح مجالاً رحباً لتصعيد العدوان الإسرائيلي الهمجي، وبات من الواضح أن هذه التطورات، ما كانت لتحدث لو أن القيادة السياسية قد أعلنت موقفاً حازماً إزاء الخطط الإسرائيلية من ناحية، ومن ناحية أخرى إجراء إصلاحات جذرية وعميقة في النظام السياسي الفلسطيني، بعد إجراء عملية تقييم شامل لكافة عناصر الأزمة، إذ أن المعالجات التي تمت خلال مراحل الأزمة السابقة، اتسمت بقدر كبير من الشكلية والارتجالية، والإبقاء علي عناصر الأزمة الحقيقية والمتمثلة أساساً بانسداد الأفق السياسي، واستشراء الفساد، وغياب القضاء والقانون وهيمنة المليشيات على مقدرات هذا الشعب، وغياب المشاركة السياسية عن صناعة القرار، والأهم من ذلك كله، عدم اعتراف البعض بوجود أزمة، والتعاطي مع التطورات الخطيرة بتجاهل أسبابها.

إذا كان هناك اتفاق شامل تقريباً، على وجود هذه الأزمة وخطورتها، فإن أسبابها تظل موضع خلاف، اللواء نصر يوسف، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» يشير إلى أن هناك تراكمات صعبة وإرهاصات سياسية ومسلكية ومؤسساتية، كنتيجة مباشرة لاحتلال ثقيل يمارس كافة أشكال القهر والإذلال، ومعالجة داخلية قاصرة، وبخاصة فيما يتعلق بحركة «فتح» التي تراجعت شعبيتها وفقاً لاستطلاعات الرأي، وكانت، المسؤولة عن الأزمة وعن الحل أيضاً.

وبطبيعة الحال، فإن أحداً، لا يمكن أن يتجاهل دور الاحتلال في هذه الأزمة، سواء في خلقها أو لجهة تعزيز عوامل استمرارها والتصدي للحلول التي يمكن أن توقفها، وفي هذا السياق، وبعد أن يشير إلى الدور الإسرائيلي الكبير والخطير في هذه الأزمة، يعزو د. كمال الشرافي، عضو المجلس التشريعي، أسباب الأزمة الداخلية إلى تراكمات سنوات طويلة غابت خلالها سيادة القانون ومبدأ المحاسبة والمساءلة والشفافية واستقلالية القضاء، ويغيب فيها مبدأ الثواب والعقاب.

مع ذلك، تبقي أسباب الأزمة في نظر البعض، مجرد شكل من أشكال الصراع بين بعض مراكز النفوذ داخل السلطة، حسبما يري سامي أبو زهري، الناطق الرسمي باسم حركة «حماس» في فلسطين، الذي رأى أن الاحتكام إلى السلاح لحل النزاعات بين أصحاب النفوذ، أو لحسم الخلافات الداخلية، يشكل سابقة خطيرة وينعكس سلباً على مجمل الصالح العام ويترك آثاره الخطيرة علي مجمل القضية الوطنية.

هناك محاولات جادة، هدفت إلي إجراء عملية إصلاح ديمقراطي شامل وجذري للوضع الفلسطيني الداخلي، سبقت الأزمة الأخيرة، ونخص هنا وثيقة الإصلاح التي أقرها المجلس التشريعي في أب ٢٠٠٢، والتي تتضمن الالتزام الكامل بالقانون الأساسي في تحديد وتوزيع الصلاحيات في إطار المؤسسات التنفيذية، والتأكيد علي سيادة القانون وتعزيز دور الثقة واستقلال وتحويل كافة ملفات الفساد إلى المؤسسات، والإسراع في إعداد قانون لهيكلية وتنظيم عمل وصلاحيات واختصاصات الأجهزة الأمنية، ويحدد مرجعيتها القانونية ومساءلتها ومحاسبتها وتطهيرها من الفاسدين، ومعالجة آليات وضع القرار بعيداً عن الإنذار والهيمنة والارتجال بتشكيل قيادة وطنية موحدة والإسراع في إجراء الانتخابات التشريعية والمحلية بعد إجراء تعديلات مقترحة على القانون، بما يعزز الشفافية ومعالجة الاحتقان الداخلي وأسبابه الاقتصادية، والاهتمام بأمن وسلامة وإرساء أسس لتوزيع عادل لأعباء العدوان وإيجاد الآليات الضرورية كذلك.

الهيئة التشريعية، إذن، قامت بدورها لوضع حد للأزمة، ولم يكن المجلس التشريعي «شاهد زور» كما يتهمه البعض، ويقول د. الشرافي في هذا الصدد إن المجلس وعلى مدى سنوات طويلة، تقدم بقرارات وقوانين ووثيقة إصلاح، لو تم احترامها من قبل السلطة التنفيذية، ما كنا لنصل إلى مثل هذه الحالة، إذ لا يمكن أن تغتصب السلطة التشريعية، وتغتصب أيضاً السلطة القضائية، وندعي أن لدينا مجتمعاً مدنياً، ونعمل من أجل تعزيز صمود المواطن في مواجهة الآلة العسكرية الإسرائيلية والجدار العنصري والحصار المستمر، ولو تم احترام القوانين وتنفيذها، لما شهدنا هذه الممارسة للمجموعات غير القانونية التي حذرنا أكثر من مرة من إفساح المجال لها لانتهاك القانون، وغالباً من قبل الرجال المعنيين بتنفيذ القانون.

نصر يوسف: لا يمكن القيام بانقلاب

اللواء نصر يوسف لا يعتبر أي عملية انقلابية ممكن أن تنجح في وضع حد للأزمة، بل إنه يقول أنه لا يمكن القيام بانقلاب، إذ أن هناك في «فتح» أطراً تنظيمية تحول دون قيام عملية من هذا النوع والاحتكام لهذه الأطر، وهو الذي يوفر اللجوء إلى أساليب تنظيمية لحل المشكلات القائمة، وبخاصة أن الجيل المؤسس سيذهب قريباً للتقاعد، هذا يفرض علينا ? يضيف اللواء نصر يوسف ? عدم تشويه أولادنا وحرقهم، وعلينا أن نوفر لهم أرضية نظيفة لكي يكملوا المشوار على أسس سليمة، ولا يبخل بأن يتقدم الأولاد بنصيحة مفادها: المرحلة صعبة وسيئة، هناك «جورة» لا تخوضوا في أوحالها.

ولعل أحد أهم عناصر الحل اللازمة يتعلق بالإصلاح، لكن هذا المطلب، يتم تشويهه عندما يعتبره البعض مطلباً خارجياً، وفي المرحلة السابقة، يقول د. كمال الشرافي: كان هناك اهتمام بالعنصر الخارجي وإهمال العنصر الداخلي الفلسطيني، هناك استجابة فلسطينية للضغوط الخارجية، بالمقابل هناك إهمال بالمطالب والضغوط الداخلية، فالإصلاح، ليس بالمطلب الجديد، بل كان ولا يزال مطلباً فلسطينياً، وإن ظهرت، مؤخراً، مطالبات خارجية بالإصلاح، والتي يجب ألا تشكل سبباً يثنينا عن القيام بإصلاح حقيقي تلبية لاحتياجات شعبنا، وليس باعتباره إملاءً خارجياً للأسف ? يضيف الشرافي ? فإننا عندما طالبنا في المجلس التشريعي بالمصادقة على القانون الأساسي، لم تتم الاستجابة لذلك، إلا بعد أن مورست ضغوط خارجية، ونسوق هذا الأمر على سبيل المثال لا الحصر.

الشرافي: مطلوب منهج للإصلاح الكامل

وعكست استقالة حكومة «أبو علاء»، ثم تراجعها، أحد أشكال هذه الأزمة، إذ أن المجلس منح حكومة أبو علاء فرصة لتنفيذ البرنامج الذي حصلت من خلاله على الثقة، ولكن حينما رأى المجلس أنها عاجزة عن تنفيذ هذا البرنامج، وجاء رئيس الوزراء والوزراء ? كما يقول الشرافي ? ليعلنوا فشلهم في تحقيق هذا البرنامج، اكتفي المجلس بأن يقبل الرئيس استقالتها، بعد ما رفض ذلك، توجه المجلس بأغلبية لحث الرئيس على قبول الاستقالة، إذ أننا في المجلس لم نجد أي مبرر لعدم قبول هذه الاستقالة (اللقاء المطول مع النائب الشرافي جاء قبل عدول أبو علاء عن الاستقالة) وشكل المجلس لجنة لمقابلة الرئيس والتحاور معه لاتخاذ الإجراءات اللازمة لحجب الثقة، على الرغم من إدراكنا العميق والواعي، أن حل هذه المعضلة لا يكمن في استقالة الحكومة، أو في تعديل وزراء لأننا نعتقد أن المطلوب منهج إصلاحي كامل ينطوي على احترام وتنفيذ الثوابت التي أقرها المجلس، والالتزام بوثيقة الإصلاح، باعتبار ذلك أحد سبل الخروج من الأزمة بالاستثناء، وأيضاً دور فصائل العمل الوطني والإسلامي ومنظمات المجتمع المدني.

انسداد آفاق العملية التفاوضية، يشكل أحد أسباب الأزمة، لذا، فإن اللواء نصر يوسف يرى أن فتح السبيل أمام عملية سلمية، بفهم ووعي ومسؤولية، هي مسؤولية القيادة السياسية، التي يجب أن تقوم بذلك بدون انتحار، بل من خلال معالجة عاقلة وهادئة، بالتزامن مع عملية واسعة لإعادة بناء المؤسسات بعد القيام بأبحاث ودراسات من قبل جهات فلسطينية متخصصة، لوضع أسس نظام سياسي سليم قادر على تجاوز المشكلات والاستجابة لتطلعات المجتمع الفلسطيني، وتزويده بمقومات الصمود في وجه الآلة العسكرية الإسرائيلية.

مراجعة أشكال المقاومة

وفي ظل الأزمة الأخيرة وتداعياتها، تربعت أولويات الوضع الفلسطيني من حولها، متجاهلة استمرار آلة العدوان الهمجية التي تدور رحاها لتدمر كل مقومات المجتمع الفلسطيني، ولعل معركة بيت حانون المستمرة حتى اليوم، تعكس شكل غياب الأولويات لصالح الأزمة الداخلية. ويشير د. الشرافي إلى ضرورة إعادة تقييم المرحلة، بما يتضمن ذلك في إعادة هيكلية الأولويات لتعزيز صمود الشعب في المواجهة التي تفرضها آلة العدوان الإسرائيلي، وضرورة وضع كافة مستلزمات هذه المواجهة، وبخاصة في المعركة الدائرة في بيت حانون، وهنا لا بد من التأكيد على ضرورة أن تشمل عملية التقييم، مراجعة أشكال المقاومة، بحيث تخدم متطلبات النضال الوطني بما يكفي لتحقيق الأهداف، من خلال مواءمة هذه الوسائل للخطة السياسية الفلسطينية وفقاً لمصالح الشعب العليا، باعتبارها فوق كل مصلحة فئوية أو فصائلية.

ما جرى في قطاع غزة، كتعبير عن استفحال الأزمة التي وجدت تعبيراتها من خلال عمليات الخطف والإجراءات غير الشعبية التي تلتها، لم تكن الأولى من نوعها، إذ جرت أحداث مشابهة في السابق، ولكنها لم تحظ بالاهتمام الكافي والمعالجة الحاسمة، ما شجع على تكرارها، كما يقول النائب والناشط في حقوق الإنسان كمال الشرافي، الذي اعتبر ما تعرض له النائب نبيل عمرو من محاولة اغتيال، أحد أشكال الفلتان الأمني، الذي لا يستوجب الإدانة فحسب، بل المحاسبة والمعالجة، وهذه المرة لا ينبغي أن توضع عملية التقييم والتصحيح علي كاهل السلطة والفصائل فحسب، بل يتوجب استنهاض قوى المجتمع المدني لتقول كلمتها في هذا المجال، وهذا ما عبرت عنه الدعوة إلى تنظيم مؤتمر شعبي فلسطيني في مدينة غزة، كان من المقرر أن يعقد يوم الخميس الماضي دعت إليه جهات عدة في المجلس التشريعي، والتجمع الوطني الديمقراطي الفلسطيني، ولجنة المتابعة للقوي الوطنية والإسلامية، كشكل من أشكال الضغط والتأثير على صناع القرار لتحديد وجهه الإصلاح، إلا أن هذا المؤتمر، لم ينعقد لأسباب عديدة، منها عدم التحضير الكافي، وتخوف البعض من أن تبدو حركة «فتح»، وكأنها المتهم الوحيد في محاكمة شعبية، وخشية من أن تلحظ عملية التقييم أشكال المواجهة وآثارها السلبية على البنية الاجتماعية والأمنية والاقتصادية على الشعب، في حين اعتبر البعض أن الأزمة قد انتهت «بالمعالجة» بين عرفات و«أبو علاء»، في حين يرى البعض أن الدعوة التي يتمني أن يتوجه بها المؤتمر إلى قيام قيادة وطنية موحدة، يعني ريادة حركة «حماس» لهذا القيادة، الأمر الذي لا يتناسب مع توجهات أخرى لا تجد لها مصلحة فعلية بقيام مثل هذه القيادة، من الناحية العملية، على الرغم من أنها تنادي بها ليل نهار.

حواراتنا، لم تسمح باستقصاء أراء مستفيضة حول تأجيل أو ربما إلغاء المؤتمر الشعبي الفلسطيني في غزه، لكن سامي أبو زهري الناطق باسم حركة «حماس»، شدد على حرص الحركة على عقد هذا المؤتمر في أقرب وقت ممكن؛ ليتسنى خلق موقف ضاغط في مواجهة الأزمة الأخيرة.

إن فشل انعقاد هذا المؤتمر يشكل دليلاً آخر، علي تغييب دور الجمهور في حل الأزمة، على الرغم من أنه الضحية الأولى لها، وعجز مختلف القوى عن استنهاض هذا الدور ومنحه الوسائل الكفيلة من تمكينه القيام به، لهذا، فإننا نرى أن تواصل القوي المؤمنة بهذا الدور، ضرورة العمل بالفعل على عقد هذا المؤتمر، مع توفير كل فرص النجاح له، بدون تخوف أو حذر مبالغ به.

قانون انتخابات آخذ في التبلور داخل اللجان

المجلس.. يفعّل دوره الرقابي والتشريعي

إعداد: بسام عثمان

يلاحظ في الآونة الأخيرة، أن المجلس التشريعي قد فعّل دوره شكلاً ومضموناً، وذلك على الرغم من الأزمة الداخلية التي ألمت به قبيل ذلك، والتي تمثلت أولاً بتناقض التصريحات داخل هيئة الرئاسة، وبالتحديد بين النائب الأول لرئيس المجلس د. حسن خريشة، وبين رئيس المجلس السيد روحي فتوح حول قضية الأسمنت المصري والفساد بشكل عام، وثانياً عندما وجّه النائب عبد الجواد صالح اتهامات للسيد فتوح عبر وسائل الإعلام، ورد عليها فتوح بسلسلة مقابلات وتصريحات كتب خلالها اتهامات النائب صالح، مشخصاً أسباب الأزمة الداخلية في »التشريعي« بأنها نتيجة تآكل الأعضاء في مناصبهم، وغياب الانتخابات.

في الشكل، كثف المجلس التشريعي من عقد جلساته التي أصبحت تعقد أسبوعياً تقريباً، وكذلك الأمر بالنسبة للجانه البرلمانية الدائمة والمؤقتة التي باتت تعقد اجتماعاتها بشكل منتظم ومتواصل بهدف مناقشة القضايا المطروحة على جدول أعمالها، وبهدف الانتهاء من إعداد مشاريع القوانين وتقديمها إلى الجلسات العامة للمجلس وإقرارها بالقراءات المختلفة.

وإلى جانب هذا التفعيل بالشكل، فإن هناك تفعيلاً بالمضمون، وبخاصة في دور المجلس الرقابي، ومراقبة أداء السلطة التنفيذية، حيث تم طرح قضايا رقابية حساسة اتخذ المجلس بشأنها قرارات جريئة، كقضية رئيس سلطة النقد السيد أمين حداد، الذي طالب »التشريعي« بإعفائه من منصبه لأنه لم يتقدم بطلب الحصول على ثقة المجلس وفقاً لنصوص القانون، وقضية الأسمنت المصري التي أحالها المجلس إلى النائب العام محملاً في الوقت نفسه وزير الاقتصاد ماهر المصري مسؤولية الإهمال والتقصير في هذه القضية.

كما ناقش المجلس التشريعي قضية كان وحتى وقت قريب من المحرم تناولها، وهي قضية المقاومة وأدواتها وأساليبها، وانتقد المجلس بعض أعمال المقاومة التي ترتد سلباً على الشعب الفلسطيني سياسياً ومعيشياً واقتصادياً، وبخاصة مسألة إطلاق الصواريخ من منطقة شمال غزة.

كما انتقد عدد من النواب العمليات بمختلف أشكالها التي تتم داخل إسرائيل، وطالبوا بأن تتركز المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية التي احتلت في حرب العام ١٩٦٧.

وحول هذه القضية، الفلتان والفوضى الأمنية في قطاع غزة تحديداً، شكّل المجلس لجنةً خاصة مؤقتة برئاسة النائب مروان كنفاني رئيس اللجنة السياسية، ضمت في عضويتها النواب: د. زياد أبو عمرو، وحسن عصفور، ونبيل عمرو، ود. عزمي الشعيبي، وأبو علي شاهين، والنائب عماد الفالوجي، وتوجت هذه اللجنة سلسلة جلسات الاستماع التي نظمتها بجلسة عقدتها مع رئيس الوزراء، السيد أحمد قريع »أبو علاء«، الذي قدم للجنة تقريراً حول مجمل الأوضاع، وتعرّض خلال الجلسة إلى مساءلة نقدية حادة، وبخاصة قبوله العمل كرئيس للوزراء بصلاحيات منقوصة، خلافاً للصلاحيات التي منحها إليه القانون الأساسي، وبعد اعترافه الضمني بفشل حكومته على الصعيد الأمني، قال قريع إن حكومته قد شخصت بدقة عوامل وأسباب الفوضى والفلتان، والذي وجدته متجذراً سواء في الأجهزة الأمنية ذاتها، أو في منهج العمل والرؤيا الأمنية بشكل عام، وأضاف أن حكومته حاولت لكنها لم تنجح في تحسين الوضع الأمني لأسباب مذكورة، وقال قريع »لا أريد أن أدخل في خلاف عميق مع الرئيس عرفات القائد الرمز للشعب الفلسطيني وقررت تقديم استقالتي«.

لقد مارست هذه اللجنة الخاصة عملها بجدية ومهنية عبر استماعها للعديد من المسؤولين الحكوميين والأمنيين، وإلى ممثلي القوى السياسية ومنظمات ومؤسسات المجتمع المدني. وجاءت خلاصة هذا الجهد بتقرير قدمته اللجنة للمجلس شخص بدقة أسباب التدهور الأمني الشامل، وبخاصة في قطاع غزة، تضمن توصيات أهمها ضرورة إجراء الانتخابات العامة التشريعية الرئاسية قبل نهاية العام الحالي، باعتبارها الأسلوب الديمقراطي الأنجع للخروج من الأزمة الداخلية الراهنة.

وبالمضمون أيضاً، فعّل المجلس التشريعي من دوره في مجال التشريع وسن القوانين. فالمجلس يقوم في الوقت نفسه بإعداد ومناقشة رزمة من مشاريع القوانين أبرزها، قانون الانتخابات، والقانون المعدل لقانون انتخابات المجلس والهيئات المحلية الذي انتهى المجلس من إقراره، ومشروع قانون هيئة سوق رأس المال الفلسطيني، ومشروع معدل لقانون ضريبة الدخل، ومشروع قانون التأمين والمعاشات لقوى الأمن، ومشروع قانون التنظيم والبناء، ومشروع قانون أعمال الخبرة أمام المحاكم النظامية والنيابة العامة، ومشروع قانون صندوق الرعاية الاجتماعية، ومشروع معدل لقانون التأمينات الاجتماعية، ومشروع قانون مكافحة التدخين، ومشروع قانون تنظيم أعمال التأمين الفلسطيني، ومشروع قانون إصابات العمل، ومشروع قانون الأسرى والمحررين الذي يضمن حقوق هذه الفئة المناضلة من شعبنا.

قانون الانتخابات

استحوذ إعداد قانون الانتخابات على مساحة واسعة من جهد المجلس التشريعي في الأسابيع الأخيرة، وشكل المجلس من أجل إعداده لجنة خاصة عقدت سلسلة من الاجتماعات، تركزت نقاشاتها حول النقاط التالية:

أولاً- إذا ما كان المجلس التشريعي يريد أن يحافظ على القانون الحالي مع بعض التعديلات الطفيفة، أو أن يتبنى المجلس قانوناً جديداً، قانوناً مختلطاً يمزج بين نظام الدوائر والنظام النسبي، نظام القوائم الحزبية.

وحول النظام المختلط يدور نقاش حول نسبة كل نظام من النظامين الانتخابيين في القانون الجديد، ويرى المحللون أن هذه القضية بالتحديد ستحسم داخل كتلة حركة »فتح« البرلمانية وداخل مؤسسات الحركة.

ثانياً- قضية »الكوتا« النسائية، والنقاش لا يدور هنا فقط حول ما إذا كان من الضروري أن ينص القانون الجديد على وجود كوتا من عدمها، بل أيضاً على نسبة الكوتا إذ يدور الحديث أنها ستتراوح بين ١٥ إلى ٣٠٪.

ثالثاً- عدد مقاعد المجلس التشريعي أو البرلمان الجديد، فهناك شبه إجماع بضرورة زيادة عدد المقاعد، ولكن النقاش يدور حول مقدار هذه الزيادة، التي تقدر ما بين ١٢٠ إلى ١٣٠ مقعداً.

رابعاً- سنّ المرشح الذي سيحتل مقعد المجلس التشريعي. ففي حين أن هناك إجماعاً على سنّ المقترع وهو ١٨ عاماً، فإن هناك خلافاً حول سنّ المرشح، فبعض النواب يقولون أنه ٢٥ عاماً، والبعض الآخر يطالب بأن يكون ٣٠ عاماً أو ٢٨ عاماً.

لجنة الداخلية والأمن، طالبت في تقريرها بالأخذ بالكوتا النسائية حتى في القانون المعدل لقانون انتخابات المجالس والهيئات المحلية، وذلك بتخصيص ما نسبته ٢٩٪ من مقاعد المجالس والهيئات المحلية للمرأة.

وأجمع معظم النواب على ضرورة التدخل أو التمييز الإيجابي لمصلحة المرأة، وذلك بما يتناسب مع دورها الوطني والنضالي قبل الحديث عن حجمها العددي باعتبارها تشكل نصف المجتمع.

جدار الفصل العنصري

وعلى الصعيد السياسي، أولى المجلس التشريعي أهمية خاصة لقضية جدار الفصل العنصري، وذلك بالتزامن مع قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي حول الجدار. فقد أبقى المجلس هذه القضية على جدول أعماله، سواء قبل صدور قرار المحكمة أم بعده. وطالب المجلس قبل صدور القرار بأن يتم الإعلان عن عدم شرعية إقامة الجدار، ثم رحب المجلس بقرار المحكمة واعتبره تاريخياً، وطالب الحكومة الفلسطينية بمتابعة هذا القرار في الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى من أجل عزل إسرائيل وإجبارها على وقف بناء الجدار وإزالته.

وأكد المجلس في جميع مواقفه على أن الجدار هو عمل عدواني وتوسعي، هدفه تكريس الاحتلال، ومنع إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، مؤكداً أيضاً أن الجدار لا يمكن أن يحقق الأمن لإسرائيل، وأن السلام الحقيقي هو السلام العادل والدائم والشامل الذي يضمن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني والمستندة إلى قرارات الأمم المتحدة، القادر على تحقيق الأمن والاستقرار لجميع شعوب المنطقة.

وطالبت رئاسة المجلس بتشكيل لجنة مشتركة مع الحكومة من أجل متابعة قرار محكمة لاهاي في المحافل الدولية.

وبعد هذا العرض لأبرز المحطات التي تشير إلى تفعيل المجلس التشريعي لدوره في إطار مهامه الرئيسية (الرقابة والتشريع)، فإن السؤال الذي يطرحه عدد من المراقبين هل أعطى هذا التفعيل نتائج ملموسة في مجال إجبار السلطة التنفيذية على احترام قراراته؟ عملياً لم تحترم السلطة التنفيذية قرارات المجلس، وبخاصة القرار الذي طالب فيه المجلس بإعفاء السيد أمين حداد رئيس سلطة النقد من منصبه، وكذلك الأمر بالنسبة لقضية الأسمنت، وعلى الرغم من أن الحكومة قد أكدت تحويل ملف القضية إلى النائب العام، فإن المواطن لم يلمس الجدية في متابعة هذه القضية.

ومع ذلك، فإن المجلس التشريعي قد نجح في خلق رأي عام لصالحه ولصالح قراراته، ما قد يزيد من الضغوط على السلطة التنفيذية من أجل تنفيذ هذه القرارات. وهنا لا بد من الإشارة إلى الدور المهم الذي من الممكن أن تلعبه مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية في الالتفاف حول المجلس التشريعي، ومد يد العون له ومساندته من خلال إبراز الدور الذي يقوم به، وأهمية القضايا التي يطرحها والقرارات التي يتخذها، والعمل جماعياً من أجل أن تنفذ هذه القرارات.

فتوح في مؤتمر صحافي

«التشريعي» هو المكان المناسب لحل الأزمة والقانون الأساسي يوضح الصلاحيات

في المؤتمر الصحافي الذي عقده رئيس المجلس التشريعي روحي فتوح، أثناء ذروة الأزمة الحكومية وعلى الأرض في قطاع غزة في ٢٠٠٤/٧/٢٠، حاول أن يلفت نظر جميع الأطراف إلى أهمية المجلس التشريعي، كمؤسسة منتخبة يمكن اللجوء إليها لإيجاد حل للأزمة عبر الوسائل الديمقراطية والتقاليد البرلمانية، واستناداً للقانون الأساسي الذي توضح مواده صلاحيات مؤسسات الحكم وتوضح طبيعة عمل كل منها.

وبعد أن نفى فتوح الشائعات حول استقالته من رئاسة المجلس، أكد أن هيئة الرئاسة ستعمل على تفعيل دور المجلس في المرحلة المقبلة من أجل إلزام الجميع بأحكام القانون، واللجوء إلى القانون الأساسي باعتباره الحكم بين الجميع، وهو أساس لكل الحلول الممكنة.

وانتقد فتوح التسويات التي من شأنها تهميش القانون الأساسي، وأوضح أنه لو مارس الجميع أدوارهم انطلاقاً من الصلاحيات التي منحها لهم القانون الأساسي، لما كان لدينا مشكلة ولا أزمة. فالقانون أوضح بشكل جلّي صلاحيات مؤسسة الرئاسة ومؤسسة مجلس الوزراء.

وحول الفلتان والفوضى الأمنية، قال إن المجلس التشريعي قد حذر مراراً من هذه الظاهرة وتفاقمها عبر قراراته العديدة، وطالب بضرورة إصلاح الأجهزة الأمنية وتعيين مسؤولين أكفاء ومهنيين على رأسها، على أن يتم استبدالهم دورياً.

واستعرض فتوح المحطات الرئيسية في تاريخ المجلس التشريعي التي تُظهر تصميمه على إرساء دولة القانون والمؤسسات، وأوضح أنه ومنذ تسلم المجلس تقرير هيئة الرقابة العام في صيف العام ١٩٩٧، والذي أشار إلى بعض جوانب الفساد الإداري والمالي في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وهو يراقب - أي »التشريعي« - هذه الظاهرة ويدعو إلى الإصلاح. وطالب في حينه بضرورة إجراء تغيير وزاري، وبضرورة فصل اجتماعات القيادة عن اجتماعات مجلس الوزراء الذي كان يرأسه في ذلك الوقت الرئيس ياسر عرفات شخصياً، وذلك بهدف ممارسة رقابة برلمانية جادة وفاعلة على أداء الحكومة.

وأضاف، لقد توّج المجلس التشريعي جهوده نحو الإصلاح في السلطة، بإصدار وثيقة الإصلاح الشاملة في ٢٠٠٢/٥/١٦، والتي تناولت الجوانب الدستورية، والانتخابات، وسلطة القضاء، والإدارة العامة للسلطة، والأجهزة الأمنية، وهي وثيقة سابقة لطلب اللجنة الرباعية عبر خارطة الطريق. وقال فتوح لو التزم الجميع بتنفيذ هذه الوثيقة لما وصلنا إلى ما وصلنا إليه الآن.

وأشار إلى الخطوة الأخرى المهمة التي اتخذها المجلس التشريعي، والتي تمثلت بتعديل القانون الأساسي من خلال استحداث منصب رئيس الوزراء كمؤسسة مستقلة عن مؤسسة الرئاسة، مع تحديد صلاحيات كل منهما.

وطالب فتوح في ختام مؤتمره الصحافي، بضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية للخروج من الأزمة الراهنة.

تبني النظام المختلط للانتخابات القادمة

د. طالب عوض

من أجل البدء في التحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية، أصدر السيد الرئيس ياسر عرفات مرسوماً رئاسياً بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢١ حدد فيه موعد الشروع في التسجيل للانتخابات الرئاسية والتشريعية، بحيث يبدأ في الرابع من أيلول ويستمر حتى السابع من تشرين الأول ٢٠٠٤، وقد نص المرسوم على أن يتم نشر سجل الناخبين للاعتراض اعتباراً من ٢٠ تشرين الثاني ولمدة خمسة أيام.

وقد رحبت اللجنة الأهلية لرقابة الانتخابات بالمرسوم الرئاسي، وأكدت ضرورة الانتهاء من قانون الانتخاب، وتحديد موعد الانتخابات، لما له من أثر كبير على تشجيع المواطنين للإقبال على مراكز التسجيل، من أجل ضمان مشاركة عالية في عملية الاقتراع، حيث بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات السابقة ٧٥٪.

ناقش المجلس التشريعي في العاشر من الشهر الماضي، عبر نظام الفيديوكونفرنس في رام الله وغزة، تقرير اللجنة القانونية والسياسية بخصوص المبادئ العامة في مشروع قانون الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

وكان المجلس قد قرر إحالة مشروع قانون الانتخابات إلى اللجنتين السياسية والقانونية للتوصل إلى توصيات ترفع إلى المجلس بهذا الشأن، وقال السيد مروان كنفاني، رئيس اللجنة السياسية في مذكرة للمجلس، إن اللجنتين تدارستا، كلاً على حدة، التعديلات المقترحة لرفعها إلى المجلس على قانون الانتخابات رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥، ومن ثم جرت مناقشة هذه التعديلات في اجتماع مشترك للجنتين عقد بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٦، أحيلت بعده التعديلات إلى لجنة مصغرة من اللجنتين لصياغتها بشكل نهائي.

واقترحت اللجنة القانونية زيادة عدد أعضاء المجلس ليصبح (١٣٢) عضواً، على أساس انتخاب المختلط ونسبة حسم ٢٪، وترك تحديد حصة النسبي إلى الأغلبي للمجلس التشريعي، حيث هناك من يطالب بأن تكون النسبة مناصفة ٥٠٪ لكل من النظامين، وهناك بعض الاقتراحات التي طالبت بنسبة أقل ٤٠٪-٢٠٪ للتمثيل النسبي.

طالب العديد من المتحدثين بتشكيل لجنة خاصة موسعة من أعضاء المجلس التشريعي لمناقشة كافة الآراء والتوجهات لدى مختلف الأحزاب والفصائل ومؤسسات المجتمع المدني، وقد أكد معظم المتدخلين على ضرورة الأخذ بنظام المختلط مع رفع عدد الأعضاء إلى ١٢٠ مع التأكيد على ضمان تمثيل المرأة تمثيلاً ملائماً، ودعا بعض الأعضاء إلى تخفيض سن الترشيح إلى ٢٥ أو ٢٧ عاماً، مع المحافظة على دائرة القدس.

واقترح روحي فتوح، رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني تشكيل لجنة موسعة، وطلب منها عقد اجتماع مع القوى السياسية والمنظمات الأهلية، واقترح لجنة من أعضاء هيئة رئاسة المجلس ومن ممثلين عن الدوائر الانتخابية واللجان المختلفة، وتشكلت اللجنة من: روحي فتوح، وحسن الخريشة، وغازي حنانيا، وأحمد نصر، وحنان عشراوي، وراوية الشوا، ودلال سلامة، وزياد أبو زياد، ومروان كنفاني، وحاتم عبد القادر، وعبد الكريم أبو صلاح، وسليمان الرومي، وحسن عصفور، ورفيق النتشة، وعزمي الشعيبي، وفخري التركمان، وجمال الشاتي، وعماد الفالوجي، وموسى الزعبوط، وسعدي الكرنز، وزياد أبو عمرو، ومحمد الحوراني، ومفيد عبد ربه، ومحمد حجازي، وكمال الشرافي، وعباس زكي، وبرهان جرار. وتمنى على اللجنة أن تبدأ اجتماعاتها ابتداءً من الأسبوع القادم لتمكين المجلس من الانتهاء من إقرار مشروع القانون المعدل خلال هذا الشهر إلى منتصف الشهر القادم.

وقد عقدت اللجنة البرلمانية الخاصة الموسعة المكلفة بمتابعة ملف مشروع قانون الانتخاب اجتماعاً يوم ٢٤/٦/٢٠٠٤ عبر نظام الفيديوكونفرنس في رام الله وغزة مع قادة وممثلي القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني للوقوف على آرائها وتوجهاتها حول قانون الانتخاب، وقدمت العديد من القوى السياسية مذكرات مكتوبة إلى رئاسة المجلس التشريعي، حددت مواقفها من القضايا الرئيسية في قانون الانتخاب، وجاءت معظم المداخلات منسجمة مع ما جاء في مذكرة القوى والفصائل ومؤسسات المجتمع المدني حول قانون الانتخاب.

ويتوقع من المجلس أن يقر نظاماً انتخابياً مختلطاً يزاوج بين التمثيل النسبي ونظام الدوائر بعد أن أظهرت القوى السياسية ميلاً جارفاً نحو هذا النظام المختلط ٥٠٪ للدوائر، و٥٠٪ للتمثيل النسبي، وتخصيص كوتا نسائية بنسبة لا تقل عن ٢٠٪.

ورحب رئيس المجلس التشريعي بممثلي الأحزاب والفصائل ومؤسسات المجتمع المدني في بداية الجلسة التي قال إنها عقدت للاستماع إلى آراء ومقترحات وتوجهات القوى والمجتمع المدني حول المبادئ العامة والأطر التأسيسية ليسترشد بها المجلس أثناء إعداد قانون الانتخابات للوصول إلى أسس متفق عليها، وبخاصة فيما يتعلق بطبيعة النظام الانتخابي، موضحاً أنه شخصياً يؤيد نظاماً مختلطاً يحظى به التمثيل النسبي بـ ٦٠٪ مقابل ٤٠٪ للدوائر.

وبشأن مرجعية الانتخابات بأنها تستند إلى وثيقة الاستقلال والقانون الأساسي، دعا فتوح المجتمعين إلى بحث مسألة الكوتا النسائية بما يحقق إدماج المرأة في الحياة السياسية، مشدداً على حرص المجلس على استقلالية دائرة القدس قبل أن يفتح الباب لقادة وممثلي القوى السياسية والمجتمع لتوضيح وجهات نظر قواهم واقتراحاتها لتطوير النظام الانتخابي عبر قانون ديمقراطي وعصري.

وأظهرت القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني شبه إجماع على معظم المحاور الأساسية في قانون الانتخابات مطالبة بقانون انتخابات عصري يكرس التعددية السياسية ويحفز التنمية السياسية.

وطالب المتحدثون جميعاً باعتماد النظام النسبي أو المختلط الذي يزاوج بين التمثيل النسبي، وتمثيل الدوائر بنسب تراوحت للنسبي بين ٤٠ -٦٠٪. كما اقترحوا زيادة عدد مقاعد التشريعي لتعادل حصة الداخل في المجلس الوطني، وبنحو ١٥٠ مقعداً، وبما لا يقل عن ١٢٠ مقعداً في أقل اقتراح.

وطالب صالح رأفت، أمين عام الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، المجلس التشريعي بسرعة إنجاز القانون وإقراره وتحديد موعد للانتخابات، وبخاصة بعد صدور المرسوم الرئاسي الذي حدد موعد البدء في التسجيل. وأشاد في هذا السياق بتشكيل اللجنة البرلمانية برئاسة روحي فتوح، وقال إن «فدا» يطالب بأن تكون مرجعية الانتخابات المقبلة وثيقة الاستقلال والقانون الأساسي. واقترح نظاماً مختلطاً مناصفة بين النسبي والدوائر، محذراً من أن نسبة متدنية للنسبي تقود إلى تشويه النظام السياسي، واقترح كوتا نسائية ٢٠٪ من المقاعد، و٣٠٪ في القوائم النسبية، وقال إن «فدا» مع زيادة عدد مقاعد المجلس إلى ١٣٢، وتقليص عدد الدوائر من ١٦ إلى ٦، ومع نسبة حسم بواقع ١٪، وخفض السن الرسمي للترشح إلى ٢٥ عاماً وإلى اعتبار الفصائل أحزاباً سياسية من أجل تشكيل القوائم، كما اعتمدت في قانون الانتخابات رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥.

وأوضح ممثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين رباح مهنا موقف الجبهة من فلسفة القانون، وبشأن المحاور الرئيسية قال: نحن مع نظام نسبي لأنه يعزز بناء المجتمع الديمقراطي وأن الجبهة لا ترفض النظام المختلط على أن يكون الوطن في التمثيل النسبي دائرة انتخابية واحدة، ومع تقليص الدوائر إلى خمس مع مرونة في نسبة الحسم وتحديدها بأقل نسبة حسم ممكنة، لدفع أكبر عدد من القوى والمؤسسات للمشاركة. وطالب بزيادة مقاعد المجلس بما لا يقل عن ١٢٠ مقعداً ومع خفض سن الترشيح إلى ٢٥ عاماً.

وقدم قيس عبد الكريم (أبو ليلى)، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية موقف الجبهة من قانون الانتخابات التي قال إنها تشكل قضية بارزة من قضايا الحوار الوطني، وأضاف إن إجراء الانتخابات مطلب ملح لتفعيل الإرادة الشعبية والمشاركة الواسعة في صنع القرار، لكنه أكد على ضرورة توفر الأجواء لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، أولها انحسار الاحتلال والحصار والحواجز، لكنه قال إن استمرار العدوان والاحتلال يجب ألا يعرقل التحضيرات والاستعدادات لإجراء الانتخابات لوضع العالم واللجنة الرباعية أمام مسؤولياتها بعد إثبات استعدادنا وجديتنا.

وبشأن المحاور، قال إن الجبهة مع نظام مختلط يجمع بين النسبي والدوائر، تشارك فيه القوى الحية والمجتمع المدني وفق نسب مناسبة، مقترحاً تزاوج مناصفة بين النظامين على الأقل مع أرجحية لصالح النسبي.

وقلل من أهمية وضع قانون للأحزاب على أهميته، محذراً من استغلاله كذريعة لعرقلة التمثيل النسبي، ودعا إلى مساواة تامة بين المرأة والرجل وفق وثيقة إعلان الاستقلال والقانون الأساسي، ولتفعيل النص النظري، اقترح كوتا نسائية ٢٠٪ في الدوائر و٣٠٪ في مواقع مضمونة للنساء في القوائم. ومع تخفيض سن الترشيح إلى ٢٥ عاماً، وزيادة مقاعد المجلس إلى ١٥٠ عضواً على أساس اعتبارهم حصة الوطن في المجلس الوطني الذي يجب إعادة النظر في عضويته بحيث لا يزيد على ٣٠٠.

وعرض أمين عام الرئاسة الطيب عبد الرحيم موقف حركة «فتح»، مثمناً الجهود والرغبة المشتركة بين «التشريعي» والقوى وشعبنا للوصول إلى قانون متفق عليه وعصري وديمقراطي يرسل رسائل إلى العالم والقوى الإقليمية والمحلية مفادها دعم شعبنا للتعددية السياسية وتداول السلطة ديمقراطياً وسلمياً معتبراً الحضور الحاشد خطوة أخرى من خطوات الحوار الوطني غرضه الوصول إلى اتفاق أو توافق.

وقال: إن «فتح» تدعم بقوة بناء نظام سياسي عصري ومتطور، مطالباً المجلس الأخذ بعين الاعتبار اقتراحات وتوجهات القوى والقيام بدور الرافعة في الحوار الوطني للوصول إلى نظام تعددي وتداول سلطة وحقوق الإنسان وحرية المواطن في العمل السياسي.

وعلى الرغم من مطالبته بسرعة إنجاز قانون الأحزاب، فإنه دعا إلى عدم اتخاذه ذريعة لإقرار نظام تمثيل مختلط، وقال إن «فتح» تدعمه. ومع زيادة مقاعد المجلس على قاعدة أن تكون كوتا الداخل في المجلس الوطني، وعلى أن يكون للداخل نصف عدد مقاعد الوطني، مقترحاً وقف السقف العددي في الوطني. واقترح تقسيم المقاعد على أساس ٦٠٪ للنسبي مقابل ٤٠٪ للدوائر، مع الحرص على دائرة القدس، ومع كوتا نسائية كبيرة تلائم حجم نضالات المرأة للتخلص من الإجحاف الذي ألحقه بها النظام الاجتماعي.

وأكد عضو المكتب السياسي لحزب الشعب حيدر عوض الله موقف الحزب، وأشار إلى توافق الحزب مع ما جاء في مذكرة الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في تأييد نظام مختلط تحظى فيه القوائم ٥٠٪ من المقاعد، ومع خفض سن الترشح إلى ٢٥ عاماً وكوتا نسائية بـ ٢٠٪ في الدوائر و٣٠٪ في القوائم. وقال إن الحزب سيضمن ذلك في قوائمه ومع زيادة عدد المقاعد على أساس توزيع عادل على مستوى الوطن ونسبة حسم ١٪ وتعديل في الدوائر يضمن العدالة ومساواة الصوت. هذا وقد قدم المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني رسالة إلى رئيس المجلس التشريعي أكد فيها كافة المطالب الرئيسية الواردة في مذكرة الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني. (القدس ٢٠٠٤/٧/١٣)

وقدم أسامة أبو زهري موقف «حماس» من محاور قانون الانتخابات والقضايا المطروحة، وقال إن «حماس» تدعم نظام تمثيل نسبي شامل، وإنها تعارض إعطاء كوتا نسائية على قاعدة رفض التمييز بكل أشكاله، وقال إن تمثيلها يجب أن يكون ضمن القوائم الحزبية، وطالب بخوض الانتخابات على أساس قوائم دون اشتراط ربطها بالأحزاب وقانون أحزاب، ومع زيادة عدد المقاعد، مطالباً بالنص على إجراءات بالاتفاق مع القوى قبل الإعلان أن «حماس» ستقدم ملاحظاتها مفصلة لاحقاً خطياً.

وأكد عضو الأمانة العامة لجبهة التحرير الفلسطينية د. واصل أبو يوسف أن نجاح الانتخابات يتطلب رضا وطنياً داخلياً، وطالب باعتماد نظام مختلط مناصفة، ومع زيادة عدد المقاعد إلى ١٥٠ مع تقليص عدد الدوائر الانتخابية السابقة إلى ٦-٧ مع المحافظة على دائرة القدس، وبنسبة حسم ١٪ على أن لا يتجاوز ١٫٥٪.

وأعلن النائب الأول لرئيس المجلس حسن خريشة تشكيل لجنة مصغرة لحصر الخلافات وتقديمها للمجلس مع وجهات النظر المختلفة حولها للبت فيها، في وقت دعا فيه اللجنة القانونية إلى الشروع في صياغة المواد والأبواب المتفق عليها، متعهداً للقوى ومؤسسات المجتمع المدني بالأخذ بعين الاعتبار توجهاتها واقتراحاتها، وبخاصة تلك التي حظيت بتوافق وإجماع في مشروع القانون الذي توقع انجازه قبل الرابع من أيلول المقبل موعد بدء التسجيل الذي أكد «التشريعي» انسجامه مع القانون والدستور.

الرأي العام والانتخابات

وفي الاستطلاع (الخامس عشر) لبرنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٨، حول الانتخابات الفلسطينية المقترحة، أفاد ٥٤٪ من المستطلعين بأنهم لا يقومون بمتابعة ما يرد من أخبار حول الانتخابات، وفقط ٤٦٪ يتابعون موضوع الانتخابات، وأكثر من ٧٢٪ لا تتوفر لديهم المعرفة حول آلية التسجيل ولا تتوفر لدى ٧٧٪ أي معلومات حول قانون الانتخابات، وفقط ٦٠٪ ينوون التسجيل للانتخابات التشريعية، و٧٥٪ ينوون المشاركة في الانتخابات الرئاسية، و٦٦٪ ينوون المشاركة في الانتخابات التشريعية، وأكثر من ٢٩٪ من المستطلعين لم يشاركوا في انتخابات ١٩٩٦ لأنهم كانوا أقل من السن القانونية للاقتراع (١٨ سنة).

وحول النظام الانتخابي المفضل، أيد ٣٥٪ من المستطلعين النظام المختلط (الذي يجمع بين الانتخابات بالأغلبية والتمثيل النسبي) و٣٢٪ مع النظام بالأغلبية البسيطة، و٢٠٪ مع التمثيل النسبي، و١٣٪ لا أعرف، هذا يعني أن ٥٥٪ من المستطلعين مع تغيير النظام الانتخابي إلى النسبي أو المختلط.

وبخصوص انتخابات الرئيس، يفضل ٤٥٪ انتخاب الرئيس مباشرة وحصوله على الأغلبية البسيطة، في حين يؤيد ٤١٪ انتخاب الرئيس مباشرة وحصوله على الأغلبية المطلقة (٥٠٪+١)، ويفضل ١٤٪ انتخاب الرئيس من قبل أعضاء المجلس التشريعي.

وأفاد ٦٥٪ مع تخصيص مقاعد للنساء في المجلس التشريعي، وصرح أكثر من ٨٤٪ أنهم ليسوا أعضاء في أي من التنظيمات وفقط أقلية (١٧٪) ستعيد انتخاب الأعضاء الحاليين في المجلس التشريعي.

وفي حزيران ٢٠٠٤، نشرت مؤسسة «ألفا» العالمية نتائج استطلاع للرأي لتوجهات الجمهور الفلسطيني حول الانتخابات العامة والمحلية، حيث أكد ٨٦٪ من المستطلعين رغبتهم في المشاركة في الانتخابات العامة، و٩٠٫٩٪ يؤيدون أن تشارك النساء في الاقتراع، في حين ٧٢٫٢٪ يرون أن تشارك في الترشيح للمجلس التشريعي، و٦٢٫٨٪ يؤيدون تخصيص كوتا نسائية بنسب متفاوتة بين ١٠٪-٢٠٪.

وحول النظام الانتخابي، فقد أبدى ٤٦٫٦٪ تأييدهم لنظام الأكثرية، و٢٣٫٩٪ نظام التمثيل النسبي، و١٫٢٩٪ لنظام المختلط، أي أن ٥٣٪ يؤيدون تغير النظام، وحول مدة المجلس فقد فضل ١٩٫٨٪ أن تكون أقل من أربع سنوات، و٦٦٫١٪ أربع سنوات، و١٠٫٩٪ خمس سنوات، وفيما لو ترشح النواب الحاليون في المجلس التشريعي عن دوائرهم للانتخابات القادمة فقد أظهرت النتائج ٢٫١٪ سيعيدون انتخابهم جميعاً، و٣٩٫٦٪ سيعيدون انتخاب بعضهم، و٤٦٫٦٪ لن ينتخبوا أياً منهم. وحول طبيعة النظام السياسي، فقد أظهرت النتائج أن ٣٧٫٥٪ يؤيدون نظاماً رئاسياً، و٢٢٫١٪ يؤيدون نظاماً برلمانياً، و٣٥٫٦٪ يؤيدون نظاماً مختلطاً، و٩٢٫١٪ مع انتخاب الرئيس مباشرة.

تأملات في تجربة

الإضراب عن الطعام للاحتجاج على بناء الجدار

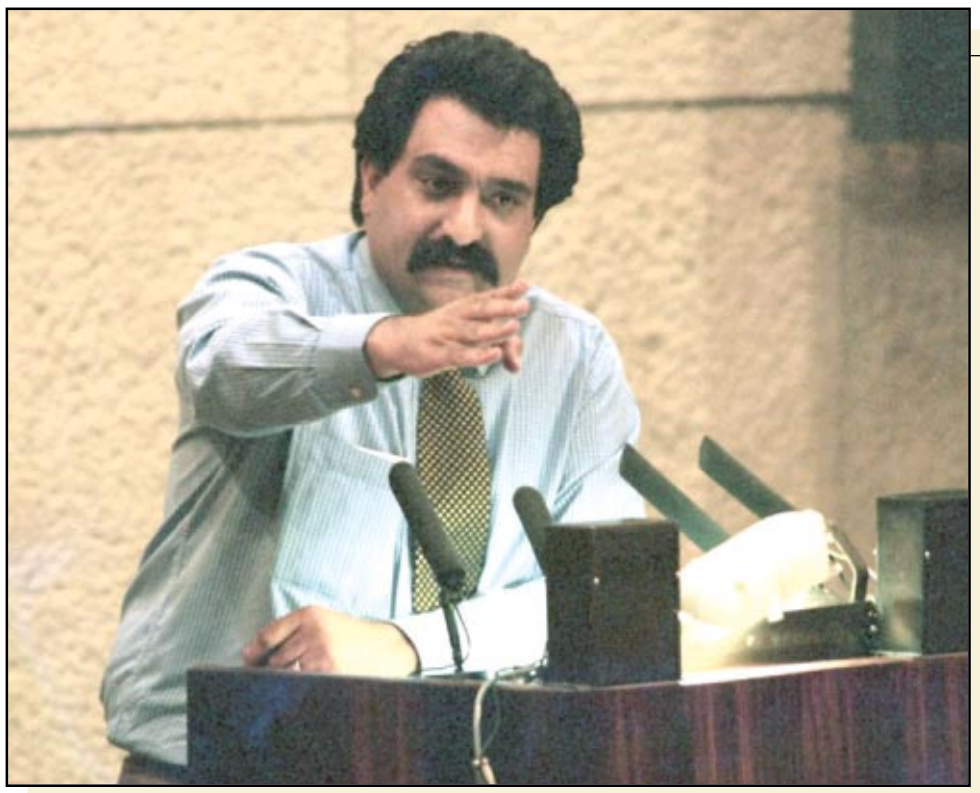

توفيق حداد

إن الإضراب عن الطعام الذي جرى احتجاجاً على جدار الفصل و الضم الذي تبنية إسرائيل في أراضي الضفة الغربية وحول القدس، يوفر لنا نافذة لفهم حالة التعبئة الوطنية الفلسطينية المواجهة لسياسات إسرائيل الاستعمارية المتواصلة. هذا الإضراب الذي بادر إليه الدكتور عزمي بشارة والذي سرعان ما تحول إلى قاعدة تجمع لمعظم رموز الفعاليات والتيارات السياسية الفلسطينية، وأوضح في الوقت نفسه ديناميكية إطار العمل الفلسطيني، ونقاط الضعف التي تعاني منها الحركة الوطنية والتي تأمل في تجاوزها.

إن هذا التحرك الذي بدأ في ٣ تموز من خلال نصب خيمة الإضراب في موقع يبتعد أمتاراً قليلة فقط عن مسار الجدار المقترح في منطقة الرام، وهي إحدى الضواحي الشمالية لمدينة القدس، حيث يقوم العمال الإسرائيليون ببناء أساسات ذلك الجدار تحت حماية قوات الاحتلال، كان الإضراب وسيلة لجذب انتباه الرأي الدولي لحقيقة الوضع على أرض الواقع، وما يحدث في الأراضي المحتلة، والذي يحاول شارون إخفاءه من خلال تسليط الأضواء على خطة الانفصال أحادى الجانب عن غزه، وهو في حقيقة الأمر يعمل على فرض حدود من جانب واحد في الضفة الغربية، ويدمر المجتمعات والتجمعات الفلسطينية بمنطق الفصل العنصري الاستعماري. ويضيف بشارة «إن العالم لم يستطع تحمل نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، ولذلك لا يجب تحمل وقبول بناء هذا النظام هنا».

كما تكمن أهمية الإضراب في كشف صورة الحالة الدائمة للنضال الجماهيري اليومي الذي تقوم به المجتمعات المحلية كما الأفراد المتضررون من بناء الجدار، والذين ما لبثت نضالاتهم ومطالباتهم بالمساعدة أن ذهبت أدراج الرياح من دون أن تعطى حقها محلياً أو دولياً، فقرية بدو، على سبيل المثال لا الحصر، خاضت نضالاً مريراً ضد جرّافات وجنود الاحتلال لحماية أراضيها المهددة بالقضم لصالح بناء الجدار من خلال المظاهرات اليومية التي جوبهت بالرصاص الحي، والمطاطي، وقنابل الغاز، فدفع أربعة من أبناء تلك القرية حياتهم كما أصيب العشرات.

إن اختيار طريق الإضراب عن الطعام كشكل من أشكال المقاومة هدف فيما هدف إليه، التخلص من تحفظات المجتمع الدولي وازدرائه لبعض أشكال المقاومة التي استخدمت ضد الاحتلال خلال الانتفاضة، وفي الوقت نفسه كان بمثابة رسالة رمزية «تقول إننا نعتبر المعركة ضد الجدار معركة حياة أو موت». هكذا علق النائب حاتم عبد القادر المشارك في الإضراب عن الطعام. وأضاف «إن القبول بالجدار يعني أن نقبل العيش في قبور جماعية، ومعسكرات اعتقال، وأقفاص من الإسمنت. لقد اخترنا الإضراب عن الطعام كونه سلاح السجناء. وكون الفارق غير موجود بين سجناء في أقفاص معدنية وآخرين في أقفاص إسمنتية. إن إسرائيل تبني سجوناً للشعب الفلسطيني في أرضه».

كان واضحاً من البداية أن خيمة الإضراب تلك تحمل إمكانية أن تتحول إلى وصفة لآلية الاحتجاج، وذلك من خلال قدرتها ليس فقط على إيصال رسالة توضح التأثير التدميري لبناء الجدار، وإنما، أيضاً، كونها مظلة مقاومة لا فصائلية، توحد قطاعاً عريضاً من المجتمع الفلسطيني. وهذا الإنجاز ذو أهمية ملموسة إذا ما أخذنا بالاعتبار المحاولات الإسرائيلية المستمرة لتقطيع أوصال الحركة الوطنية الفلسطينية من خلال عمليات الاغتيالات وحملات الاعتقال، كذلك من خلال الطوق العسكري للمناطق وعمل نظام الحواجز العسكرية، وأخيراً الجدار. ولكن وعلى الرغم من كل ذلك، فقد أضحت الخيمة بؤرة لعمليات التعبئة والتحرك وتركيز وتطوير زخم الرغبة في مقاومة الجدار. فقد وصل إلى خيمة الإضراب أفراد ووفود تضامن من التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية كلها، أيضاً من مناطق الـ٤٨، وكذلك من الجولان السوري المحتل، كما زارها، أيضاً، أعداد كبيرة من الصحافيين لتغطية سير الإضراب، وأقيمت قرب الخيمة نشاطات ثقافية وطنية متعددة، أما رسائل التضامن فوصلت المئات منها من جميع أرجاء العالم، وقد قرئت على الملأ لتوضح مدى تأثير صوت المضربين عن الطعام وانتشاره، حيث أظهر هذا الإضراب القوة الكامنة في حملات المقاومة الجماهيرية، وقدرة هذه الحملات على توحيد الفلسطينيين في طرفي «الخط الأخضر» مع القوى التقدمية في العالم.

فعلى مدى أسبوع، انضم إلى الإضراب ٢٦ شخصاً يمثلون التنوع الفلسطيني من قوى سياسية ورموز دينية إسلامية ومسيحية، رجالاً ونساءً، ومن الأعمار كافة، كما انضم إلى الإضراب، أيضاً، شخصان إسرائيليان. فكان الإضراب مؤججاً لنشاطات التضامن مع الفلسطينيين، ليعطي مؤشراً على كيفية أن تكون الحملات التضامنية العالمية ضد الفصل العنصري، وضد الجدار عندما يسمح لها بأن تأخذ شكلها النهائي.

بعد أسبوع من بداية الإضراب، أعلنت محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري حول قانونية بناء الجدار، كما طلبت منها الجمعية العمومية للأمم المتحدة قبل عدة أشهر. ذلك الرأي الذي كان بمثابة ضربة قانونية لا تحتمل اللبس ضد الجدار والمستوطنات التي تبنيها دولة الاحتلال، كما أنه نص، أيضاً، على ضرورة هدم ذلك الجدار وتعويض الفلسطينيين المتضررين من بنائه، وفضح زيف الادعاءات الإسرائيلية حول الدواعي الأمنية لبنائه. بعد إصدار هذا الرأي وإعلانه، بدأت الخلافات تظهر بين المضربين عن الطعام. فالأشخاص الذين انضموا إلى الإضراب كممثلين لفصائل سياسية بشكل عام، اتخذوا موقفاً يقول إن إعلان هذا الرأي من محكمة العدل الدولية هو فرصة مناسبة لإنهاء الإضراب» إن أهمية الإضراب لا تكمن في فترة انعقاده، وإنما في رسالته التي وصلت، كما نعتقد». هكذا علق النائب عبد القادر. وأضاف «بعد إصدار الرأي الاستشاري، أصبح موضوع الجدار في يد الشعب الفلسطيني، والتحرك يجب أن ينتشر على امتداد كل الأراضي الفلسطينية. الأمر الآن أكبر من خيمة الإضراب، لقد وصلنا القمة، ويجب علينا التوقف هنا بدل التوقف في لحظة الانحدار والضعف، ولكن هذا لا يعني إيقاف نشاطنا، إننا ننتقل من الإضراب إلى برامج (نضالية) أخرى».

أما البعض الآخر، فقد جادل في مهمات ما بعد الإضراب «لم نحدد وقتاً لإنهاء الإضراب، وفي الوقت نفسه لم نشأ أن نجعله إضراباً مفتوحاً، ونأمل أن تكون تجربته محل دراسة، وأن يؤخذ بها في مواقع أخرى». قال عبد اللطيف غيث، رئيس مجلس أمناء مؤسسة الضمير لرعاية شؤون الأسرى وأحد المضربين عن الطعام. وأردف يقول «لقد حان الوقت باعتقادي بأن نقوم بتطوير استراتيجية موحدة، تستطيع توحيد الطاقات وتنسيق الجهود في الاتجاه ذاته». وأضاف «ماذا يستطيع المجتمع المدني أن يفعل؟ ماذا تستطيع السلطة أن تفعل؟ هذا ما يجب أن يحدث. إننا نحتاج إلى خطة عمل من هذا النوع، ما يزيد من فعالية عملنا، ويجعل هذا العمل أقوى مما هو عليه الآن».

إلى ذلك، ساور تلك «الجبهة الموحدة» بعض القلق والشكوك والتساؤلات حول مسألة السيطرة على الإضراب، وبشكل خاص علاقة السلطة الفلسطينية بهذا الأمر، حيث يقول غيث «إن السلطة الفلسطينية لم تتخذ موقفاً رسمياًمن خيمة الاعتصام، إلا أن بعض الوزراء وأعضاء المجلس التشريعي- ممن يعتبرون أقرب إلى الشارع- شاركوا في هذه الفعالية. لكن السلطة لم تعلن بشكل واضح دعمها لهذه المبادرة وفي الوقت نفسه لم تقف ضدها». كما أوضح، أيضاً، أن أحمد قريع عقد مؤتمراً صحافياً في أبو ديس للحديث عن إعلان المحكمة الدولية وليس في خيمة الإضراب. ثم أضاف «إن السلطة لا تريد للصوت أن يسمع من خيمة الإضراب، وإنما من موقع آخر، قد يكون لذلك ما يبرره برأيهم، ولكني، كمواطن، أرى أن على رئيس الوزراء أن يوحد طاقته معي، وأن نعمل معاً في تكاتف نضالي، لم لا؟».

أما بشارة المبادر لهذا الإضراب، فقد شارك الآخرين القلق نفسه، حيث قال «هنالك تناقض جلي بين التعاطف الواضح الذي أبداه المؤيدون والمتضامنون، والذين انشغلوا في التجهيز لنشر الإضراب وخيام التضامن من جهة، وبين القيادة الفلسطينية من جهة أخرى، بعض أفراد من القيادة أظهروا دعمهم، إلا أنهم لم يبدوا متحمسين جدا».

في هذا الوقت ظهرت الخشية بين المضربين أنفسهم من تصدع جبهتهم الموحدة، حيث قال بشارة عن ذلك «إن الخشية تكمن في أن العناوين الرئيسة في الصحف والأخبار في اليوم التالي سوف تكون عن ذلك الشرخ، وبالتالي سوف تنحرف الأنظار عن العمل النضالي ذاته وعن اتجاهه ضد الجدار». وأضاف «نعلم أن ما قمنا به كان عظيماً، حيث أكد الإضراب على وجدود طاقه كامنة لم تنضب، وهذه الطاقة قادرة على بناء الكثير من الزخم الذي لم يكن مستخدماًمن قبل». كذلك بين بشارة أن أهم ما عايشه كل زائر للخيمة هو التنوع الذي خدم تطور الديناميكية داخل الخيمة، حيث أن الجميع كان يتوق إلى النضال الموحد ضد الجدار.

الملاحظة المعمقة والأخيرة التي ذكرها بشارة عن تجربة الإضراب تسلط الضوء على جدلية نسج استراتيجية مقاومة موحدة ومتماسكة في سياق من الوضع المعقد على الأرض، هذا الوضع الذي يتميز بالهجوم التصاعدي العنيف من قبل الاحتلال والتعقيد في الديناميكية الداخلية المنقسمة بين استراتيجيات وتكتيكات مختلفة، وأخيراً الفروق الطبقية وما ينتج عنها من تجليات متباينة في الرؤى، يرافق كل ذلك غياب آلية في الحديث عن هذه المعيقات، حيث أوضح بشارة «إنها فرصة أن يرى المجتمع المدني ماذا ينتج عن العمل التلقائي. إن هذه التجربة درس لهم، فبطرق مختلفة هم مرتبطون بهذه الصناعة (الحركة الوطنية). وعلى الرغم من ذلك، توقعت أن يتواجدوا معنا، لكن هذا التردد يوضح كيف أن المجتمع المدني الفلسطيني «تمأسس» إلى درجة فقد فيها التلقائية. وعلى الرغم من اعتقادي بأن نوايا المعظم منهم حسنة، فإن الكثير منهم عالق إلى الآن في «الوسائل» إلى درجة أنه فقد القدرة على رؤية «الغايات». وفي النتيجة فإنهم «يقومون فقط بإعادة إنتاج ذاتهم دون تساؤل عن غاية وجودهم».

مكسيم رودنسون ... قال كلمة حق.. وزاد الناس علماً ومعرفة

داود تلحمي

في المرحلة التي تلت مباشرة الحرب الإسرائيلية التوسعية في العام ١٩٦٧، تزايد الاهتمام الدولي بالصراع العربي- الإسرائيلي، ولاحقاً بالنهوض الوطني الفلسطيني، الذي جسّدته المقاومة الفلسطينية التي تصاعدت، بعد ذلك، ضد الاحتلال. وشمل هذا الاهتمام مجال الكتب والأبحاث، التي انتشرت في العديد من دول العالم لتوضيح معطيات هذا الصراع، الذي كان خافتاً ومجهول المعطيات إلى حد كبير لدى الجمهور الواسع في العديد من دول العالم بين العامين ١٩٤٨ و١٩٦٧.

ومن بين الأسماء التي برزت في تلك الفترة بين الكتاب المختصين في أنحاء العالم اسم المستشرق الفرنسي، الروسي الأصل، مكسيم رودنسون ... الذي رحل في أواخر شهر أيار/مايو المنصرم، عن ٨٩ عاماً.

***

مكسيم رودنسون كتب، قبل زهاء الأربعة عقود، مقالاً مطولاً في عدد خاص بالصراع العربي - الإسرائيلي من مجلة «الأزمنة الحديثة»، التي كان يشرف عليها الفيلسوف والأديب الفرنسي ذائع الصيت جان بول سارتر. وكان المقال بعنوان «إسرائيل...واقع استعماري»، وتصدّر العدد الخاص الضخم من المجلة، الذي رأي النور، بشيء من الصدفة، في نفس فترة الحرب العام ١٩٦٧، فلقي اهتماماً أكبر مما توقعه سارتر عندما بدأ بالإعداد لهذا العدد في العام ١٩٦٥. وشارك في العدد الخاص كتّاب عرب، من جهة، وإسرائيليون وصهاينة، من جهة أخرى.

وكانت مساهمة مكسيم رودنسون الوحيدة التي لا تندرج تحت هذه التصنيفات. فهو ليس عربياً طبعاً، ولا إسرائيلياً. وهو، وإن كان من أصول دينية يهودية، فإنه كان علمانياً ويسارياً معادياً للصهيونية. وفي مقالته المشار إليها، خلص، بعد تحليل تاريخي جاد وموثق، إلى الرد بالإيجاب على إشارة الاستفهام التي وردت في عنوان المقالة. أي إنه اعتبر إسرائيل نتاج واقع أو مشروعاً استعمارياً، مهما كان الغطاء الأيديولوجي والديني لهذا المشروع. واعتُبرت مقالة رودنسون في ذلك العدد من مجلة «الأزمنة الحديثة» من بين أهم ما كُتب في تلك الحقبة في بلدان الغرب في الدفاع عن وجهة النظر المناهضة للصهيونية ولمشروعها الاحتلالي التوسعي. وقد ترجمت المقالة المطولة بعد ذلك وصدرت، ككتاب، في العديد من لغات العالم، بما فيها اللغة العربية. ولقيت اهتماماً كبيراً في الأوساط المتابعة، وسخطاً كبيراً، بالطبع، من قبل الأوساط الصهيونية والإسرائيلية.

***

ولكن هذه لم تكن مواجهة رودنسون الأولى مع الفكر الصهيوني. فهو كان ينشط قبل حرب العام ١٩٦٧ بسنوات، في ندوات ومساهمات كتابية، ضد المشروع الصهيوني ومحاولات إظهاره كمشروع «تحرري» لما يسمى تجاوزاً بـ«الشعب اليهودي».

فرودنسون، كمفكر ماركسي ملتزم، لم يكن يقبل بفكرة «الشعب اليهودي»، التي كان الماركسيون يعتبرونها فكرة رجعية وغير علمية، لأنها تخلط بين الدين والهوية القومية. صحيح أن رودنسون لم يعد عضواً في الحزب الشيوعي الفرنسي منذ العام ١٩٥٧، حيث انتهت علاقته، التي دامت زهاء العشرين عاماً، بالحزب، مع العلم بأن والده كان قبله، أيضاً، عضواً في الحركة الشيوعية، وراح، مع زوجته، ضحية حملات التصفية في معسكرات النازية الألمانية لكونه كان شيوعياً ويهودياً في آن واحد، لكن من الواضح أنه بقي، بعد مغادرته للحزب، متمسكاً بأفكاره اليسارية والإنسانية الأساسية. وكان يعتبر نفسه «ماركسياً مستقلاً». ومن هذا المنطلق، ومن منطلق متابعته، كمستشرق ومختص بشؤون منطقتنا، واصل مناهضته للحركة الصهيونية وسياسات الدولة الإسرائيلية.

وكان رودنسون يروي أن غالبية اليهود الفرنسيين (ويهود أوروبا الغربية عموماً) كانوا، قبل وصول النازيين إلى الحكم في ألمانيا في العام ١٩٣٣، غير مؤيدين للحركة الصهيونية، إما انطلاقاً من مواقف سياسية يسارية أو ليبرالية، تنطلق من التمسك بالاندماج في المجتمع الفرنسي ومجتمعات أوروبا الغربية الأخرى (وهي عملية اندماج كانت تسير بخطى حثيثة خلافاً لما كان عليه الحال في بلدان أوروبا الشرقية)، أو، لدى بعض الأوساط المتدينة الأصولية، انطلاقاً من تعارض فكرة قيام الدولة اليهودية في هذه المرحلة مع المعتقد الديني اليهودي (وهو الموقف الذي تتبناه، مثلاً، جماعة ناطوري كارتا الشهيرة، التي يقيم عدد من أتباعها في القدس الغربية، لكنهم لا يعترفون بدولة إسرائيل ولا يشاركون في مؤسساتها وفي الانتخابات العامة فيها).

***

ففي ندوة نظمها الاتحاد العام لطلبة فلسطين، الحديث التشكيل آنذاك- في فرنسا، في إحدى القاعات العامة في باريس، في أيار ١٩٦٦ بمناسبة ذكرى «النكبة» الفلسطينية، تحدث مكسيم رودنسون عن وجهة نظره اتجاه المشروع الصهيوني، وأعرب عن مشروعية المطالبة الفلسطينية بالحقوق الوطنية، التي نال منها وأضرّ بها هذا المشروع. وبعد أن قامت عدد من الصحف الفرنسية بتغطية الندوة، انهالت الاحتجاجات وحملات التشهير، في العديد من المنابر، بالمنظمين والمحاضرين من قبل الأوساط الصهيونية والمناصرة لها. وكان المناخ السائد - آنذاك - في فرنسا أقرب إلى إسرائيل وأكثر تأثراً بآلتها الدعاوية. ونال رودنسون قسطاً كبيراً من التهجمات، لم يكن أقلها ذلك الاتهام الشهير لـ«اليهودي الكاره لذاته».

ولم تؤثر هذه الحملة وغيرها على قناعات ومواقف رودنسون من المشروع الصهيوني، فواصل كتاباته ونشاطاته. وكان من أبرزها، لاحقاً، كتابه «إسرائيل والرفض العربي: ٧٥ عاماً من التاريخ» في أواخر الستينيات الماضية، وقد ترجم، أيضاً، إلى العديد من لغات العالم ... ومساهمته مع عدد من المستشرقين والمهتمين الآخرين بالصراع العربي- الإسرائيلي في تشكيل «جماعة البحوث والعمل من أجل حل المسألة الفلسطينية» في فترة ما بعد حرب ١٩٦٧ ... ولاحقاً كتاب «شعب يهودي، أم مسألة يهودية؟» في العام ١٩٨١ ... والعديد من الكتب الأخرى حول التاريخ والواقع الإسلامي وعلاقة العالمين العربي والإسلامي بالرأسمالية والفكر الماركسي.

وجدير بالذكر أن رودنسون كان يجيد أكثر من ثلاثين لغة، حية وميتة، من بينها لغات جنوب الجزيرة العربية، واليمن، ولغات القرن الأفريقي (الحبشة) القديمة. وكانت الأخيرة اختصاصه الأول في مقعد التدريس الجامعي العالي الذي كان يحتله في العمل الأكاديمي، والذي كان مجاله الأساسي.

وككل إنسان، ومفكّر، يمكن الاتفاق مع عدد من أفكاره والاختلاف مع بعضها، أو تبني اجتهادات أخرى بشأنها. ولكن ما لا يمكن تجاهله هو كون مكسيم رودنسون واحداً من أهم المستشرقين الغربيين الذين لم تكن تلوثهم النزعات الاستعلائية والاستعمارية، التي تناولها بشكل خاص مفكرنا البارز الراحل، الفلسطيني المولد والانتماء، إدوارد سعيد، في كتابه الشهير عن «الاستشراق». ولهذا، اعتبر إدوارد سعيد مكسيم رودنسون واحداً من الاستثناءات القليلة في حكمه القاسي على الاستشراق الغربي.

يبقى أن نشير إلى ميزة أخرى كان يتمتع بها المؤرخ وعالم الاجتماع الراحل، وهي ميزة يشاركه فيها مفكرنا إدوارد سعيد: فقد كان رجل علم دؤوباً، ملماً بمجالات واسعة وبمعرفة تتجاوز حدود اختصاصه وبقدرة هائلة على العمل البحثي الجاد. ففي منزله العادي في أحد أحياء باريس الهادئة، كانت الكتب تغطي كافة جدران الغرف والردهات والممرات وحتى الأرض نفسها، بحيث كان على الزائر أن يقفز فوق أكوام الكتب والمجلات العلمية حتى يصل إلى الكرسي الوحيد المعد لاستقبال الضيف. وعلى الرغم من هذا التراكم الهائل، كان بإمكان رودنسون أن يجد الكتاب أو المجلة التي يريد الاستشهاد بها بسهولة. وتمكن، في هذه المساحة العابقة برائحة الورق، أن ينجز العديد من

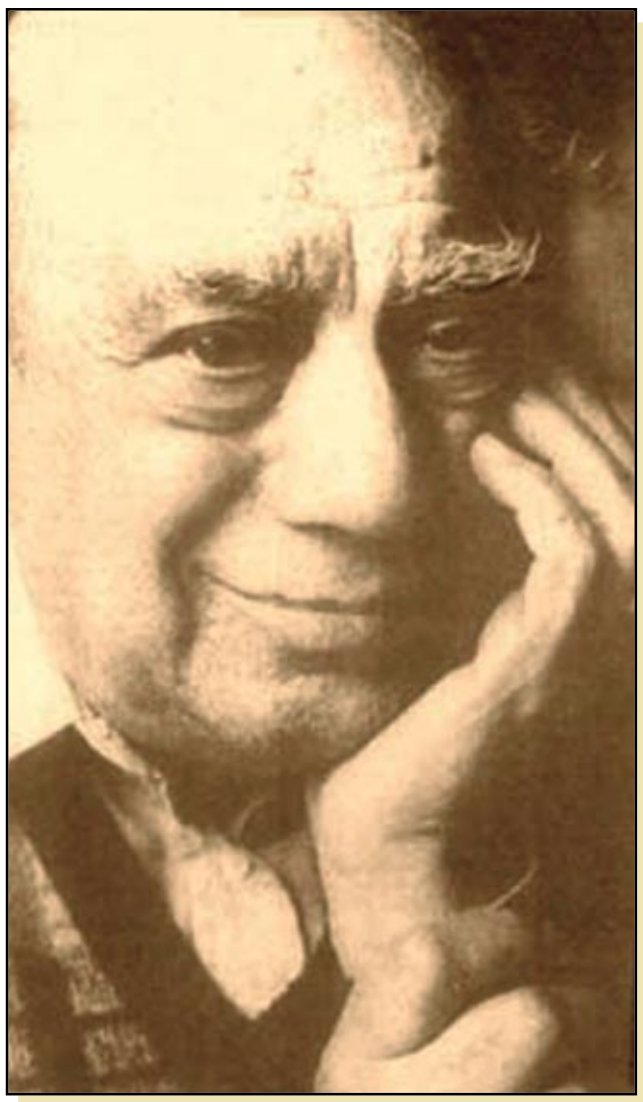

المقالات والمؤلفات، التي سيبقى عدد منها مراجع علمية وتاريخية مهمة في مجالات عدة.

ولا أدري إذا ما دخل رودنسون في سنوات حياته الأخيرة في عالم تكنولوجيا المعلومات والحاسوب. فالمرة الأخيرة التي تحدثت فيها معه كانت في العام ١٩٨٩، حين كانت لي زيارة قصيرة للعاصمة الفرنسية، فتناولنا تطورات الوضع الفلسطيني والانتفاضة وانعكاساتها، وتحدث هو عن الجهود الجارية لإحلال السلام في منطقتنا، مؤكداً على ما كان يقوله دائماً من أنه مثقف وليس سياسياً، بحيث يكتفي بإيراد الوقائع والحقائق التاريخية ومبادئ الحل المتوازن والعادل دون الخوض في الآليات والتفاصيل التي هي من مجال الفعل السياسي.

ووصلتني منه، بعد ذلك بعقد تقريباً، في العام ١٩٩٨ تحديداً، رسالة عبر صديق مشترك إبان تنظيم الاحتفال العالمي بالذكرى المئة والخمسين لصدور «البيان الشيوعي» في العاصمة الفرنسية باريس، وهو الاحتفال الذي حضره هو والآلاف من المفكرين والمثقفين والمناضلين اليساريين من أنحاء العالم، ولم يتمكن بعض أعضاء الوفد الفلسطيني من المشاركة به بسبب المنع من السفر.

***

رحل مكسيم رودنسون، وقبله إدوارد سعيد، ولكن أعمالهما تركت بصمات قوية على المجالات التي غطياها. ومن واجب الأحياء والأجيال اللاحقة أن تنصف كل من قال كلمة حق وزاد الناس علماً ومعرفة، وبخاصة عندما كان مثل هذا العمل مكلفاً على الصعيد الشخصي ... على صعيد راحة البال، ورضا المؤسسة الحاكمة، سواء على صعيد البلد أم على مستوى المؤسسات الأكاديمية ووسائل الأعلام.

تتمة/ فضيحة «الإسمنت المصري» ..

المجلس في رام الله وغزة عبر الفيديوكونفرنس برئاسة النائب جمال الشاتي، الذي أكد أن ملف الإسمنت أحيل من قبل رئاسة المجلس التشريعي في حينه إلى مجلس الوزراء، الذي من المفترض بدوره أن يحيله إلى النائب العام، مؤكداً على ضرورة الإسراع والبدء بالعمل بهذا الملف للمضي قدما في عملية الإصلاح الفعلي والجاد.

نتائج تحقيق التشريعي

وزارة الاقتصاد لا تعرف حاجة السوق الفلسطينية!

وكانت نتائج تحقيق ملف الإسمنت التي صدرت عن المجلس التشريعي تضمنت توصيتين رئيسيتين: الأولى إحالة ملف الشركات المتهمة إلى النائب العام. والثانية تحميل المسؤولية لوزارة الاقتصاد الوطني وللوزير على اعتبار أنه هو الجهة التي منحت التراخيص ولم تتابعها بشكل واضح.

وبعد سبعة شهور أمضتها لجنة مشكلة من اللجان الثلاث، الموازنة، والشؤون المالية، ولجنة الرقابة وحقوق الإنسان، واللجنة القانونية، تتكون من د. حسن خريشة (رئيساً للجنة)، ود. سعدي الكرنز، والنائب جمال الشاتى في جمع الأدلة والتحقيق في هذه القضية، يؤكد خريشة أن الأدلة والوثائق التي تم تضمينها في ملفها الذي أحيل إلى النائب العام تكفي لإدانة المتورطين.

وقال: أمضينا أكثر من سبعة شهور في التحقيق، وجمع الأدلة والوثائق اللازمة، وتوصلنا إلى أن الإسمنت المصري المتسرب إلى السوق الإسرائيلية هو ذو مواصفات دولية (مواصفات بورت لاند البريطانية)، وهي مطابقة للمواصفات المطلوبة للسوق الإسرائيلية، واتضح أن معظم تراخيص الاستيراد الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني لا تحمل تاريخاً محدداً لصلاحيتها، ما يعطى مجالاً للتلاعب فيها، كما ثبت للجان أن وزارة الاقتصاد الوطني لا تمتلك أية إحصائيات لحصر حاجات السوق الفلسطينية من مادة الإسمنت، وأن الكميات المثبتة في أذونات الاستيراد مكتوبة بالأرقام ولم تكتب بالأحرف، وهذا يسمح، أيضاً، بالتلاعب، وأن الكميات التي حصلت تلك الشركات على أذونات استيراد بشأنها بلغت ٤٢٠ ألف طن، من الفترة التي بدأت من أيلول ٢٠٠٣، وحتى شباط ٢٠٠.

وثبت للجان أن هناك تناقضاً بين الكمية الواردة في رخص الاستيراد لمجموع الشركات وكل شركة على حدة، وبين الكميات الواردة في تقرير لجنة التحقيق الرسمية (٦٥ ألف طن)، في الفترة ما بين ١٦ أيلول ٢٠٠٣، وحتى ٢٢ تشرين الأول من العام نفسه، علماً أن رخص الاستيراد المرفقة تبدأ قبل التاريخ الأول.

واستمر الوزير في إصدار الأذونات!

وأشار التقرير إلى إن رسالة وزير الاقتصاد الوطني إلى رئيس الوزراء ذات مضمون تطميني، حيث تقلل من أهمية الموضوع وتؤكد أن أعمال الغالبية العظمى من شركات استيراد الإسمنت أعمال قانونية، والمعلوم أن كلمة الغالبية تتم في أحسن الأحوال عند عدم الاطلاع، وأنه على الرغم من تعهد وزير الاقتصاد بمنع تحويل ملكية الكميات المستوردة، وأن يكون الاستيراد على بيان جمركي فلسطيني، في ٢٢ شباط ٢٠٠٤، فإنه استمر في إصدار الأذونات إلى شركة بلنسكي (الوحدة)، ومنها ما أرخ في ٢٣ شباط ٢٠٠٤. وقالت اللجنة في تقريرها: ما أراد وزير الاقتصاد الطمأنة بشأنه هو حصول السلطة على ضريبة القيمة المضافة، ومع أن هذا الأمر غير مؤكد، فإن خطورة موضوع التسريب والتحويل إلى السوق الإسرائيلية كبيرة على الأمن القومي، قبل أن تكون مسألة فقدان لضريبة القيمة المضافة.

وأشار التقرير إلى أن الأسمنت المصري الذي يتم استيراده خصيصاً للمناطق الفلسطينية، من خلال الكوتا المخصصة للسلطة الوطنية الفلسطينية، والتي تقوم وزارة الاقتصاد الوطني بمنحها، من خلال أذونات استيراد لشركات فلسطينية، بقرار من السيد وزير الاقتصاد الوطني، كان يتم نقل ملكيته على الجانب الإسرائيلي من معبر العوجا (نتسانا)، والتخليص عليه لصالح شركات إسرائيلية.

معلومات مغلوطة وأضاليل

وفي حديث خاص معه لم يتردد د. سعدي الكرنز، رئيس لجنة الموازنة والشؤون المالية في المجلس التشريعي، في توجيه أصابع الاتهام لوزير الاقتصاد الوطني، ماهر المصري، بالتقصير في عمله اتجاه ضبط عملية تهريب الإسمنت المصري للسوق الإسرائيلية.

واعتمد الكرنز في اتهامه هذا إلى ما خلص إليه المجلس التشريعي من تحميل المسؤولية الكاملة للوزير المصري عن ما حدث، واتهامه إياه بالإهمال والتقصير الشديدين في ممارسة مهام منصبه ومسؤولياته المقررة وفق الأصول.

واعتبر أن تحميل المسؤولية الكاملة لموظف بسيط يعمل على الدرجة السابعة في وزارة الاقتصاد الوطني، أمر غير منطقي وغير مقنع على الإطلاق، كما أنه من غير المنطقي أيضاً الحديث عن معاقبة هذا الموظف الصغير الذي لا حول له ولا قوة سوى أن ينفذ أوامر المسؤولين الكبار عنه، في حين أن هؤلاء المسؤولين أنفسهم لم تتم مساءلتهم.

ولفت إلى أنه بجانب المسؤولية الجزائية التي تقع على عاتق المسؤولين الكبار، بمن فيهم الوزير المصري الذي حمله المجلس التشريعي المسؤولية الكاملة عما حدث، هناك مسؤولية سياسية أيضاً، مؤكداً أن هذه المسؤولية لا تفوض، فهي تقع على عاتق المسؤولين في الوزارة التي يترتب عليها إجراءات سياسية على مستوى الحكومة.

وشدد الكرنز على أهمية إعادة السلطة التنفيذية النظر في الأنظمة والتعليمات الناظمة لأذونات الاستيراد والكوتا، سواء الكوتا المعفية من المواصفات، أم الكوتا المعفية من الجمارك، وتحديد مدة صلاحية أذونات الاستيراد كما ورد في التقرير، وأن لا تكون المدة فيها مفتوحة، مع إلزام الشركات التي تحصل عليها، بتزويد الوزارة التي تمنحها بنسخة من فواتير الإدخال «المقاصة»، والبيان الجمركي الفلسطيني، قبل الحصول على إذن استيراد لكميات جديدة.

وطالب باتخاذ الإجراءات اللازمة بحق الشركات التي تخالف هذه الأنظمة والقوانين، والتشديد على أهمية إرسال نسخة من كل إذن استيراد، وكذلك فواتير الإدخال إلى دائرة الجمارك بوزارة المالية لتقوم بتدقيقها ومطابقتها مع فواتير المقاصة الشهرية التي تعادلها من خلال المقاصة مع الجانب الإسرائيلي.

وذكر أن المقاصة تعاد بعد شهر إلى الجانب الفلسطيني، وبالتالي فإن وزارة المالية، لا تعلم إلا بما يقدمه لها الجانب الإسرائيلي من هذه الفواتير التي تكون قد تمت قبل شهر من تاريخه، وبالتالي فإن وزارة المالية وحتى تتمكن من التدقيق والرقابة، والمطابقة، يجب أن يكون لديها مسبقاً صورة عن كافة أذونات الاستيراد لكافة ما يتم إدخاله.

وقال: إن ما حدث في هذا الأمر هو تلاعب خطير للغاية، مشدداً على أهمية تعامل النيابة العامة بحزم كبير مع كافة الشركات الوارد اسمها في التقرير، التي قامت باستيراد الإسمنت من مصنع بني سويف في مصر، وتحويل ملكيته في الجانب الإسرائيلي من معبر العوجا، إلى الجانب الإسرائيلي، والتخليص عليه على بيان جمركي إسرائيلي لصالح تلك الشركات، والذي يعتبر مخالفاً لقواعد نظام الكوتا، الذي يتم استيراد الإسمنت على أساسها، لافتاً إلى أن حجم الكوتا السنوية من الإسمنت المصري والأردني، تبلغ ٤٠٠ ألف طن، دون تحديد حجم الكوتا من مصر، وحجمها من الأردن.

وأشار الكرنز إلى أن المجلس التشريعي طلب، مؤخراً، من السلطة التنفيذية، اتخاذ ما يلزم لضمان عدم تكرار مثل هذه المخالفات مستقبلاً، وأن تكون هناك إعادة نظر في الأنظمة والتعليمات لضمان حسن التصرف، والاستخدام، والتوزيع في جميع السلع، سواء التي تدخل ضمن الكوتا المعفية من الجمارك، أو الكوتا المعفية من المواصفات، أو ما يدخل لمناطق السلطة التنفيذية، من سلع كتبرعات، وأن تكون هناك رقابة فاعلة على أداء الوزارات، والجهات التنفيذية ذات العلاقة بهذا الشأن.

وحول رؤيته لمدى جدية السلطة التنفيذية، ممثلة بمجلس الوزراء، والجهاز القضائي، ممثلاً بالنيابة العامة في تنفيذ توصيات المجلس التشريعي، قال: اللجان الثلاث؛ الموازنة، والرقابة، والقانونية، قامت بالدور الرقابي المنوط بها على أكمل وجه. أي قرار يصدر من المجلس التشريعي، يحال للسلطة التنفيذية الملزمة باتخاذ الإجراءات التي وردت في نص القرار، مؤكداً أنه من الواجب على السلطة التنفيذية ممثلة برئيس مجلس الوزراء التحرك مع النيابة العامة لتنفيذ التوصيات، كما أنه على هيئة رئاسة المجلس التشريعي متابعة هذا الملف وإبلاغ اللجنة بما تم التوصل إليه.

وعن مدى تعاون الوزارات، والشركات المعنية مع لجنة تقصي الحقائق البرلمانية، قال الكرنز إنه «ومن خلال عملهم في هذه اللجنة، تبين أن الوزارات تزودهم دائماً بمعلومات مغلوطة، وتعمل على تضليلهم بشكل متعمد، وتسوق إليهم أكاذيب غير مبررة»، مؤكداً أن ذلك اتضح من المعلومات غير الدقيقة، التي ثبت عكسها تماماً، بعد الحصول على بعض المعلومات بطرق خاصة وغير رسمية، حيث كان الفرق واضحاً بين معلومات الوزارات، والمعلومات الخاصة.

وذكر أن الوثائق التي تم الحصول عليها بطرق غير رسمية، تمت بشكل ودي من خلال مديرين عامين بوزارة الاقتصاد الوطني نفسها، كما تم الحصول على معلومات من الشركات المستوردة للإسمنت، ومن المكتب المصري للتخليص، مشيراً إلى أن هذه المعلومات دلت بما لا يدع مجالاً للشك، أن الكميات التي جرى تخليصها في الجانب المصري من المعبر، هي أضعاف الكميات التي قدمتها وزارة الاقتصاد الوطني للجنة.

وأضاف الكرنز: لا أعتقد أننا حصلنا على كل الوثائق، ولكن الوثائق التي حصلنا عليها من المكتب المصري للتخليص تؤكد أن ما تم تخليصه من إسمنت هو أضعاف الذي قدمته الوزارة، مشيراً إلى أنه ربما يكون هناك كميات أخرى تم التخليص عليها من قبل مكاتب تخليص أخرى لم نحصل عليها.

وحول ما أثير من قبل لجنة التحقيق نفسها، عن عدم تعاون هيئة الرقابة العامة، التي يرأسها جرار القدوة، والتي حصلت على معلومات أكثر دقة، وتم تقديمها للرئيس عرفات، قال الكرنز: الرسالة التي وجهت لهيئة الرقابة العامة لطلب معلومات، تم الرد عليها بأنه وفق قانون هيئة الرقابة العامة، الصادر العام ١٩٩٥ لا يمكنها تقديم أي معلومات إلا لرئيس السلطة الوطنية فقط. يوجد الآن قانون جديد، هو قانون «ديوان الرقابة المالية والإدارية»، وهو الجسم الذي سيرث هيئة الرقابة العامة، والذي يُلزم بقوته، الهيئة بالتعامل مع المجلس التشريعي، وكافة لجان التحقيق المنبثقة عنه، وأيضاً مجلس الوزراء، ورئيس السلطة. القانون أصبح نافذاً، ويجب على الهيئة تطبيقه، إلا أنها ما زالت تعمل بالقانون الصادر العام ١٩٩٥، حيث قدمت تقريرها للرئيس الذي قام بدوره بتقديمه إلى المجلس التشريعي، ومن ثم إلى لجنة التحقيق، ولكن دون المرفقات والوثائق التي حصلت عليها، على الرغم من أهميتها.

وأضاف أن لجنة التحقيق ولعدم وجود مرفقات لديها من قبل هيئة الرقابة العامة، اضطرت إلى عدم الاستناد في تقريرها إلى تقرير الهيئة في شيء، على الرغم من أنه يحتوي على معلومات «خطيرة جداً»، طالما أن تلك المعلومات لم تستند إلى ما يدعمها من أدلة.

وقال: إن لجنة التحقيق أرفقت للتقرير المقدم للمجلس التشريعي، أذونات الاستيراد التي حصلت عليها، وتقرير لجنة التحقيق الوزارية، وتحقيق لجنة وزارة الاقتصاد الوطني، واللقاءات التي تمت في جمهورية مصر العربية، من أجل تقديمها للنيابة العامة، والأخذ بها.

ولفت إلى أنه وفي دول العالم أجمع، هناك علاقة تكاملية بين السلطة التنفيذية، وبرلمانات تلك الدول، موضحاً أنه حين تطلب أية لجنة برلمانية لتقصي الحقائق، معلومات في أي موضوع كانت تُقدم لها كاملة بكافة التفاصيل، ولا يخفى عنها شيء كما حدث معنا، واضطررنا على إثره إلى الحصول عليها بطرق أخرى غير رسمية.

وتساءل عن أسباب عدم وجود قرار من المجلس التشريعي، ومجلس الوزراء، وحتى من رئيس السلطة، يقضي بمعاقبة أي مسؤول فلسطيني مهما كان موقعه ومركزه يقدم معلومات حتى وإن كانت صغيرة، غير صحيحة للمجلس التشريعي بهدف التغطية على قضية ما، مؤكداً أن لجنة التحقيق البرلمانية طالما عانت في هذا الموضوع الذي أخذ منها شهوراً عدة.

وزير الاقتصاد أخفى حقائق

وأكد الكرنز أن الوزير المصري كغيره من المسؤولين في الوزارة، أخفى حقائق كثيرة عن اللجنة، قائلاً: أكبر دليل على ذلك هو عندما قال للمجلس أنه يتحدى أي مسؤول كان يمكنه أن يبرز أذن استيراد واحداً موقعاً باسمه، الأمر الذي حذا بالنائب جمال الشاتي إظهار أكثر من إذن استيراد واحد، ما جعله يقول من جديد أن هذه الأذونات مزورة، ومن ثم يعود ليقول أنه تم إلغاؤها.

وتساءل الكرنز عن حقيقة هذه الأذونات، إن كانت ملغية، أم مزورة، قائلاً: إنه مع العلم الكامل للجنة أنه لا هذه ولا تلك، وذلك لأن أذونات الاستيراد التي تنفذ في مصنع بني سويف للإسمنت المصري، هي نفسها الأذونات الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني، موضحاً أنه بعد أن تصدر، يتم إرسالها عن طريق الشركة إلى المصنع، ويتم تنفيذها، واعتمادها من سفارة فلسطين بالقاهرة.

وتابع يقول: إن ما يحدث على الجانب الإسرائيلي من معبر «العوجا» وهو معبر «نتسانا» مختلف تماماً، من حيث أنه عندما تصدر وزارة الاقتصاد الوطني إذن استيراد مثلاً بحوالي ١٠ آلاف طن لشركة «ما»، ينفذ في مصر، وهذا يعني أن التعامل مع الجانب الإسرائيلي من المعبر على إذن الاستيراد الذي يصدره الجانب الإسرائيلي بناء على الكتاب الذي يصدره من وزارة الاقتصاد الوطني.

وأضاف أنه «إذا افترضنا مثلاً أن إذن الاستيراد قد ألغي، وهذا غير صحيح على الإطلاق، فلماذا إذاً صدر بالأساس، مؤكداً على أنه في هذا الإطار لا يمكن تحميل القطاع الخاص الفلسطيني وحده مسؤولية هذه الجريمة، لأنه لو كانت هناك ضوابط من السلطة الوطنية، لما حدث ذلك.

وأشار إلى أن هناك رسالة أرسلت للجنة الاقتصادية في بداية فتح الملف في شهر تشرين الثاني الماضي من الوزير المصري تفيد بأن تحويل الملكية أمر قانوني، وبعد ذلك أفاد بأن تحويل الملكية أمر غير قانوني، منوهاً إلى أنه لم يقل للقطاع الخاص في تلك الحالتين، ما هو القانوني وما هو غير القانوني.

وفي الوقت الذي حمّل فيه الكرنز، كغيره من لجنة تقصي الحقائق، والمجلس التشريعي مسؤولية ما حدث، لوزير الاقتصاد الوطني، لم يعفِ القطاع الخاص نفسه، من المسؤولية الجسيمة التي تقع على عاتقه، معتبراً إياها مسؤولية أخلاقية ووطنية بالدرجة الأولى، كما اعتبر أن دور الوزارات والمؤسسات المسؤولة في هذا الجانب هو ضبط الأمور، وعدم تركها تفلت، ومن ثم يجري تحميل المسؤولية لهذا أو ذاك «على حد قوله».

تفاصيل الحكاية

ووجد بلنسكي ضالته في شركات فلسطينية

وعن بداية الحكاية، يقول خريشة، في حديث معه: وردت إلينا شكوى من وكيل وزارة الاقتصاد الوطني ماهر الكرد مرفق بالشكوى صورة لجريدة العرب الناصرية تتحدث عن تورط مسؤولين في السلطة بقضية الإسمنت المصري المتسرب إلى الإسرائيليين، وفي اليوم التالي وصلت شكوى من مواطن مصري مرفقة بنسخة من الجريدة نفسها. في البداية أحيل إلى اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي التي قامت بدورها بتقديم تقرير إلى المجلس تتحدث عن خسائر مادية تحديداً في ضريبة القيمة المضافة للسلطة، وقدم في حينها وزير الاقتصاد

تقريراً قصيراً حول هذا الموضوع يتحدث فقط عن الجانب المادي من الموضوع، فقام المجلس بكامل هيئاته برد التقرير وتحويله إلى اللجان الأخرى في المجلس، وبخاصة لجنة الرقابة وحقوق الإنسان، التي كنت أرأسها، وأشركنا معنا لجاناً أخرى كلجنة الموازنة واللجنة القانونية.

ويتابع خريشة: في اليوم الذي نوينا أن نسافر للقاهرة لبحث الموضوع ظهر على التلفزيون الإسرائيلي القناة العاشرة فيلم يتحدث عن الإسمنت، ويأتي على ذكر أسماء مسؤولين فلسطينيين من بينهم رئيس الوزراء أحمد قريع، والوزير جميل الطريفي، ويتحدث عن قضايا سابقة كجبل أبو غنيم. في هذه الأثناء أكدنا لوكالات الأنباء أن قريع ليس طرفاً في الموضوع، وأن هدف إسرائيل إيصال رسالة لأوروبا حيث كان قريع «يحارب الجدار»، بأن من يتحدث عن الجدار هو نفسه متورط في بنائه.

وثائق صحافية كافية للإدانة

ذهبنا للقاهرة والتقينا بالصحافيين من صحفية العرب الناصرية، وفوجئنا أن هؤلاء الصحافيين لديهم من الوثائق ما يكفي للإدانة، وقالوا لنا نحن في البداية كان همنا البحث عن مجريات عملية تطبيع تحصل في القاهرة، ليصلوا للحقائق التالية: هناك يهودي يحمل جواز سفر ألماني، اسمه بلنسكي، يبلغ من العمر ٧٠ عاماً دفع ملياري دولار لمحوا آثار الانتفاضة على الاقتصاد الإسرائيلي، وتربطه علاقات متينة مع جيش لحد في جنوب لبنان، ويملك عدداً كبيراً من الشركات الموجود معظمها في حيفا، كان يتردد في فنادق القاهرة ويذهب بجولات إلى مصانع الإسمنت المصرية، ما مكنه من استيراد كميات كبيرة، وبخاصة من مصنع بني سويف لتطابق مواصفات هذا المصنع مع البورت لاند البريطانية، وهي مواصفات متطابقة مع المواصفات الإسرائيلية، وعندما طرح هذا الموضوع في الإعلام المصري تدخلت بشكل أو بآخر جهات مصرية وأوقفت عمليات توريد الإسمنت لهذا اليهودي.

عند ذلك بدأ بلنسكي بالبحث عن آخرين يساعدونه في مهمته، ووجد ضالته في عدد من الشركات الفلسطينية على اعتبار أنه كان يتعامل معها في السابق في مواضيع اقتصادية أخرى، ما دعا هذه الشركات إلى أن تتهافت على الحصول على تصاريح استيراد للإسمنت المصري من وزارة الاقتصاد الوطني، التي لم تبخل بذلك. هذه الشركات ذهبت لمصانع الإسمنت المصري وبدأت بالحصول على كميات من الإسمنت على أساس تخصيصه للأراضي الفلسطينية، في حين ينقل الإسمنت من المصنع المذكور إلى معبر العوجا على الحدود المصرية، ومنها إلى المعبر الإسرائيلي «نتسانا»، وفي الطريق بينهما تتم نقل ملكية البضاعة من أصحابها الفلسطينيين إلى الإسرائيلي «زائيف بلنسكي» الذي يقوم بدوره بنقلها داخل «الخط الأخضر».

ويقول خريشة: لدينا وثائق في هذا الموضوع، وشريط فيديو مصور لأرقام هذه السيارات، وحصلنا أيضاً على كل وثائق الاستيراد ونقل واستلام البضاعة الخاص بشركات النقل مكتوب فيها اسم ورخصة السائق، والتصريح، والحمولة، وفي الوقت نفسه مصدر البضاعة، بالإضافة إلى شيكات دفعت في فرع بنك التوفيقية في القاهرة، وورقة من وكيل تجاري اسمه عبد الحي، وفيها أن هذه البضاعة جاءت إلى إسرائيل باسم شركة «بتومان» في راس العين، ومكتوب عليها أنها جاءت من شركة الطريفي للباطون الجاهز. عدنا للقاهرة والتقينا بممثل شركة جمعة قنديل الطريفي وبآخرين، وبسفير فلسطين في القاهرة الذي طلبا منه أن يطلب تقريراً من شركة الإسمنت المصرية لمن أعطوا هذه البضاعة، وعدنا إلى فلسطين لنعمل للقاء واستجواب بعض المعنيين، كرئيس الوزراء، ووزير الاقتصاد، ووزارة المالية (الضرائب والجمارك)، ومسؤولي الشركات المعنية، وقدما تقريرنا للمجلس التشريعي.

وإضافة إلى ما ذكر نشرت مواقع على الإنترنت معلومات أكثر تفصيلاً، منها أن شركة الطريفي للباطون الجاهز قامت بالفعل باستيراد الإسمنت المصري خلال الشهور الماضية لحساب «بلنسكي» ففي تشرين الأول الماضي، وبالتحديد في يوم ٢٧ منه، خرج من منفذ العوجا ٣٦ طن أسمنت سائب عادي بسيارة نقل رقم ٧٢٠٥٦/٢١١٩٧، تملكها شركة إسلام، ومن منفذ العوجا أيضاً خرجت كميات أخرى لا حصر لها منها ٤٧ طن أسمنت سائب من شركة مصر بني سويف، وحملتها سيارة رقم ٢٤٩٥/٨١.

تقرير هيئة الرقابة

ويقول خريشة: كلجنة رقابة خاصة في هذا الموضوع لم نستطع إثبات أن ذلك الأسمنت ذهب للجدار العنصري. إنما أثبتنا أنه ذهب لاستخدامه في السوق الإسرائيلية. وسواء ذهب للجدار أو للاستيطان أو المستوطنين فقد انحرف عن غاياته التي جاء من أجلها، على اعتبار أن ذلك يقدم في إطار نظام الكوتا للشعب الفلسطيني بأسعار مخفضة جدا لبناء بيوت الشعب الفلسطيني المهدمة، لكن هناك وثيقة مؤرخة بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٩ موجهة إلى السيد الرئيس من قبل رئيس هيئة الرقابة العامة في السلطة الفلسطينية، جرار القدوة، يقول بها في المادة الأولى: إن «أحد أذون الاستيراد وبقيمة ٢٠ ألف طن أسمنت، وقعت في منزل جميل الطريفي من قبل ماهر المصري وزير الاقتصاد»، وفي البند الثالث يقول تبين أن هذا الإسمنت الذي يدخل عبر معبر العوجا وينقل إلى داخل «الخط الأخضر» يستخدم في بناء صبات جدران استنادية باطونية للجدار الفاصل، والوثيقة موجودة ضمن إحدى مرفقات التقرير الخاص الذي رفعه المجلس التشريعي.

وزير الاقتصاد يرد: مش عارف من وين بيجيبو هالكلام!!

وفي حديث خاص، أدلى به لـ«آفاق برلمانية»، أكد ماهر المصري، وزير الاقتصاد الوطني، أن هناك جهات عدة استهدفته شخصياً، من خلال محاولات توريطه في قضية الإسمنت المصري، مشيراً إلى أن لهذه الجهات «أسبابها التي يعرفها جيداً، والتي لا يريد الخوض فيها».

وقال المصري: لقد تم وضع اللوم عليّ بطريقة لا تتناسب ودور الوزارة، الذي يقتصر على إصدار رخص استيراد ليس إلا، وبالتالي فوزارة الاقتصاد الوطني ليست جهة رقابية، مشيراً إلى أنه ومنذ حزيران ٢٠٠٣، أي قبل الكشف عن قضية الإسمنت في الصحافة المصرية، كان قد قرر تشكيل لجنة لدراسة طلبات «الكوتا» بكافة أنواعها، بعد ملاحظته بأن ذلك كان يتم عبر موظف واحد في الوزارة، بحيث تقوم اللجنة برفع توصياتها له، كخطوة لتحقيق «الشفافية»، لافتاً إلى أن التجاوزات الحاصلة فيما يتعلق بتسريب الإسمنت المصري إلى إسرائيل كان في فترة حكومة الطوارئ.

وأضاف المصري: فور اختياري وزيراً للاقتصاد في الحكومة الحالية، بدأنا البحث بمشاركة دائرة الجمارك والمكوس، من خلال تشكيل لجنة مشتركة، تبين لها أن هناك شركتين فقط (الطريفي في الضفة وانتصار بركة في غزة)، غيرتا ملكية البيان الجمركي قبل دخول الإسمنت إلى معبر العوجا، وهو معبر إسرائيلي لا تمثيل فلسطيني فيه، مشيراً إلى أن الفواتير التي تقدمت بها إحدى الشركتين، وحسب تقرير اللجنة المشتركة، حملت اختلافاً واضحاً في تواريخ الشراء والبيع ومصدر البضاعة، في حين امتنعت الأخرى عن إبراز فواتيرها، ما من شأنه أن يثير الشكوك حولهما، في حين كان الاستيراد مباشراً لبقية الشركات التي ورد اسمها في تقرير التشريعي، مشيراً إلى أن الكمية المشكوك في تسريبها إلى إسرائيل لا تتعدى ١٤٥٠٠ طن كحد أقصى، وذلك في حال كانت جميع «فواتير المقاصة» غير سليمة.

ويعبر المصري عن استهجانه من الاتهامات التي وجهها تقرير التشريعي له بالتقصير، على الرغم من الإجراءات العديدة التي قام بها، ومنها إصداره قراراً يمنع، وتحت أية ظروف، تغيير ملكية البيان الجمركي للبضائع المستوردة بطريقة «الكوتا»، فيما تقدمت وزارة المالية الفلسطينية بطلب لنظيرتها الإسرائيلية بأن يشمل هذا القرار جميع البضائع المستوردة، لكن الرد الإسرائيلي لم يرد بعد على هذا المطلب الذي يتعارض مع الاتفاقات الاقتصادية المبرمة بين الطرفين. ويقول: ادعوا أن الوزارة تستمر على الرغم من قراراتها السابقة في إصدار تراخيص لاستيراد الإسمنت، كان آخرها في شباط ٢٠٠٤ لشركة الوحيدي، التي اتضح أنها لم تتقدم أصلاً بأية طلبات للاستيراد، ما دعا المجلس إلى تصحيح الخطأ، والاعتذار للشركة عبر وسائل الإعلام المحلية المختلفة. ومن ثم جرى الحديث عن شركة الوحدة، التي لدى دائرة الجمارك ما يثبت أنها استوردت ٥٥٠٠ طن بشكل مباشر، وفق ١١ بياناً جمركياً، ما يبين عدم دقة المعلومات التي بنت على أساسها لجنة التشريعي قرارها.

وفي رد على سؤال حول ما ورد مما تم تسريبه من تقرير هيئة الرقابة بأن الوزير المصري وقع على إذن للاستيراد لشركة الطريفي للباطون الجاهز في منزل الوزير جميل الطريفي، قال: «هذا حكي فاضي .. مش عارف من وين بيجيبو هالكلام الفالصو».

سفر نوفل يثير الشبهات

ويتابع المصري: كما أشرت سابقاً، فقد قمت بتشكيل لجنة في حزيران ٢٠٠٣ لدراسة طلبات الاستيراد وفق نظام «الكوتا»، مكونة من أربعة أشخاص يشتهرون بنزاهتهم ومهنيتهم، وأنا لا أوقع على أية طلبات للاستيراد إلا بعد توصيتهم، وبالتالي فإن رخصة الاستيراد تصدر عن هذه اللجنة وليس عن مكتب الوزير. ما يبين كذب وافتراء من يدعون بأنني قمت بتوقيع مثل هذه الرخص في منزل الطريفي أو غيره.

وعن الأنباء التي تروج لتورط المدير العام لوزارة الاقتصاد، عبد الحفيظ نوفل، قال المصري: أنا لا أتهم أحداً، لكن التقرير الذي أعدته لجنة وزارة الاقتصاد ودائرة الجمارك والمكوس، والذي رفع إلى رئاسة الوزراء، يشير إلى أنه، وأثناء فترة «حكومة الطوارئ»، كان من المفترض أن يسافر نوفل في مهمة رسمية إلى دبي، إلا أنه غير وجهته إلى مصر، ودون التنسيق مع أيٍّ من مسؤوليه في تلك الفترة، ويبدو أن اللامصداقية في الإجابات، التي لمستها اللجنة لدى نوفل حول أسباب توجهه إلى مصر بدلاً من دبي، وورود اسمه واسم معالي الأخ جميل الطريفي، الذي تواجد في مصر وقتها أيضاً، في الأنباء التي تحدثت عن قضية الإسمنت في الصحف المصرية أولاً، يثير الشبهات حول دور نوفل في هذه العملية.

ويعود المصري، ويؤكد: أنا لست قاضياً، ولا أتهم أحداً ... هذا ما ورد في تقرير اللجنة، وأنا أنقله بكل أمانة ... صحيح أن هناك محاولات لتشويه صورتي والإساءة لي، لكن لا بد أن يبان الحق .. عموماً أنا أقدر دور المجلس التشريعي في الرقابة لما فيه مصلحة الجميع، لكن أدعو الجميع إلى تحري الدقة، قبل توجيه أي لوم أو اتهام بالتقصير، أو ما شابه.

تقصير في المتابعة التنفيذية والقضائية لم تأخذا دوريهما

ويؤكد خريشة أن السلطة التنفيذية والقضائية لم تأخذا دوريهما كما يجب، فكل الذي قام به رئيس الوزراء، هو إجبار نوفل، مدير عام وزارة الاقتصاد الوطني على كتابة رسالة إلى مصنع إسمنت بني سويف يطالبه فيها بوقف رخص الاستيراد الخاصة بشركتي الطريفي وانتصار بركة في غزة، بشكل مؤقت، لتعود الأمور إلى حالها ويستمر العمل في الاستيراد، بعد يومين فقط، كما أن هيئة الرقابة العامة لم تتابع موضوع الأسمنت .. ويقول: للأسف علمنا ذلك من وسائل الإعلام، وليس من مصادر حكومية فلسطينية، وتحديداً من هيئة الرقابة، لأن جرار القدوة، رئيسها، لا يكتب تقاريره إلا للرئيس، ويحجبها عن المجلس التشريعي.

وعبر د. الكرنز، في حديث هاتفي معه، قبل أيام، عن تشاؤمه من اتخاذ قرار حاسم من قبل النائب العام، مشيراً إلى أن القوانين ليست هي المرجعيات الحاكمة هنا. هناك مرجعيات أخرى، يبدو أنها غير معنية بتحريك الموضوع.

تتمة/ الاحتلال وغياب دور المؤسسة

وقيادات الأجهزة الأمنية والحكومة والمجلس التشريعي، دون أن يلمس المواطن العادي شيئاً على الأرض، ودون أن يجد تفسيراً لكل ما يحصل، وهو يرى أن اكثر المتحمسين للإصلاح وإنهاء حالة الفساد هم الذين وقفوا على الدوام في وجه أية جهود للإصلاح، واستخدموا كل ما بجعبتهم من قوة ونفوذ وسطوة لقمع من ينادون به. فهل أصبحت الدعوة لمحاربة الفساد موضة يركب موجها كائن من كان من أجل خلق حالة من الإرباك يتستر وسط غبارها بما يحقق استمرار وجوده ومصالحه.

شخصيات فلسطينية من خلفيات مختلفة من اليمين واليسار ومن مؤسسات رسمية وأهلية، حاولت انطلاقاً من مواقعها وتجاربها المختلفة تشخيص الحالة الفلسطينية الراهنة وأسباب الأزمة المعاشة وسبل الخروج من الأزمة وصولاً إلى تحقيق إصلاح حقيقي في الحياة الفلسطينية. اختلفت أحياناً في بعض التفاصيل، لكنها التقت عند ضرورة وجود المؤسسة القادرة على إدارة الحياة الفلسطينية وتفعيل دور القضاء والمجلس التشريعي في المساءلة والمحاسبة كشروط ضرورية لتعزيز الصمود الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، بعيداً عن التدخلات الخارجية والمطالبات «المريبة» بالإصلاح وفقاً للمفهوم الأميركي الإسرائيلي.

ضغوط عنيفة من الخارج وسوء إدارة من الداخل

جمال الشوبكي، وزير الحكم المحلي، عضو المجلس التشريعي رأى أن ما تشهده الساحة الفلسطينية من توتر وفوضى هو تعبير طبيعي عن غياب القانون ومبدأ المحاسبة وعدم توزيع الصلاحيات وفقا للقانون، إضافة إلى الوضع الجديد الذي أوجده الاحتلال الاسرائيلي من خلال العدوان والحصار.

وقال الشوبكي: إن الوضع الفلسطيني برمته يعاني من أزمة بنيوية ناتجة عن عوامل عدة، أوصلت الأمور إلى ما هي عليه الآن، ومنها الاحتلال الاسرائيلي والعدوان، وعدم قيام السلطة باحترام القانون، وغياب مبدأ المحاسبة، وعدم تحديد صلاحيات الأجهزة الأمنية وبروز برامج سياسية مختلفة على الساحة، إلى جانب الأزمة الداخلية التي تعاني منها حركة «فتح» من غياب للعمل الديمقراطي والنزاع بين أجيالها المختلفة.

أما مصطفى البرغوثي، سكرتير المبادرة الوطنية، فاعتبر أن الخلل يكمن في النظام السياسي الفلسطيني ككل، وفي طريقة الإدارة والنهج الذي يتبع الطريقة الفردية، وعدم وجود قيادة جماعية، وعدم وجود منهج سليم، وهو ما أدى إلى استشراء سوء الإدارة وعدم الكفاءة، إضافة إلى غياب سيادة القانون، وانعدام المؤسسة، إلى جانب عدم إجراء انتخابات دورية، ما أشعر الجميع بعدم وجود مساءلة، بما في ذلك أعضاء المجلس التشريعي الذين استراحوا على الوضع الراهن.

ويتفق مع هذا الرأي النائب عزمي الشعيبي الذي عزا الأزمة إلى النظام السياسي ككل وطريقة الإدارة التي تعتمد على التدخل المباشر في كافة القضايا وحل الإشكالات واسترضاء الناس من خلال الصرف المالي والتعيينات، والترقيات، وتلبية احتياجات الأجهزة الأمنية المباشرة.

وأضاف: هذه الطريقة لم تعد قادرة على تحمل الأعباء والمهام المناطة بها، وذلك بفعل ازدياد الاحتياجات المباشرة للشعب بفعل سياسة التدمير الممنهجة، وتقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية، وحصار

الرئيس، إضافة إلى الضغوط الخارجية الناجمة عن موقف المجتمع الدولي من الرئيس، وتفكك الأجهزة الأمنية.

ولا يختلف كثيراً مع هذا الرأي النائب محمد الحوراني «فتح»، الذي قال: إن ما حدث في القطاع والضفة هو حصاد سنوات طويلة من إدارة الظهر أولاً للمؤسسات الوطنية وقنواتها، وثانياً للقانون، وهو ما أدى إلى الارتجال في العمل على صعيد التوظيف والتعيينات، ووضع السياسات على كافة المستويات.

أما النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي حسن خريشة، فقد رأى أن الأزمة مركبة وذات أبعاد مختلفة. هناك أزمة قيادة وأزمة قوى وأزمة مؤسسات وأزمة المجلس التشريعي ومجلس الوزراء، إضافة إلى حالة الإحباط التي يعيشها المواطن، وشعوره بعدم المساواة وغياب العدالة في توزيع المقدرات، وأيضاً شعوره بالاستغلال بشكل دائم.

وهناك من يلقي بالمسؤولية الأولى على الاحتلال الاسرائيلي في كل ما يحدث، فعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير سابقاً والمحلل السياسي عبد الله الحوراني رأى أن من أهم أسباب الأزمة الفلسطينية الداخلية، هو الاحتلال بكل مفرداته وإفرازاته، فهو لم يترك وسيلة إلا ضغط بها على المجتمع.

ويتفق مع هذا الرأي الكاتب والشاعر الفلسطيني زكريا محمد الذي يرى أن الذي أوصلنا إلى ما نحن فيه هو قساوة المعركة مع الإسرائيليين والضغوط العنيفة الناتجة، وعدم قدرتنا بواسطة الانتفاضة على تحقيق الأهداف التي انطلقت من أجلها، وقدرة الإسرائيليين على احتوائها وتحويلها إلى انتفاضة ضدنا. أما سوء الإدارة الداخلية والفساد، فهو عامل سهل العامل الأول.

غير أن عبد الله الحوراني رأى أن هناك عوامل عدة قادت إلى ما نحن فيه الآن، ولخصها في: جمود الحياة السياسية الفلسطينية، وغياب أية استراتيجية، سواء على صعيد السياسة أم المقاومة، وتراكمات الفساد، والاعتماد على العديد من الرموز التي كانت فاسدة في الخارج، وتعدد الأجهزة الأمنية، إضافة إلى غياب دور المؤسسات.

أما الجبهة الشعبية، فتعزو كل ما يحصل إلى عوامل عدة؛ أولها الوجهة السياسية للسلطة، لأنها تشرع الأبواب لكل الرياح الضارة القادمة من المخططات والإملاءات الأميركية والإسرائيلية وحتى التدخلات الإقليمية.

وقال جميل مجدلاوي، عضو مكتبها السياسي: الخط السياسي لقيادة السلطة الفلسطينية منذ أوسلو وعودتها إلى الضفة وغزة في حدود اشتراطات أوسلو يجد بسهولة أن البيان السياسي لها يهبط خطوة خطوة للتكيف مع استحقاقات أوسلو والمشاريع التي بنيت عليها.

واضاف: هذا الأمر إضافة إلى سياسة التفرد في إدارة الشؤون الفلسطينية شكلا التربة الخصبة لترعرع أشكال الفساد بحيث أصبح البعض يسعى إلى مصالح ونفوذ خاصة، ما أسس لشريحة اجتماعية سرعان ما بدأت التناقضات والحسابات الخاصة تحكم مسلكها.

أجندات مختلفة ..ومسؤولية السلطة

لكن، هل السلطة هي المسؤولة الوحيدة عما يحصل؟ وأين كانت الجهات والأحزاب الأخرى؟

عبد الله الحوراني يرى أن أحد العوامل التي قادت إلى تأزم الأوضاع هو تشتت أطراف الحركة السياسية الوطنية والإسلامية. «هذه القوى هي نفسها جزء من الأزمة السياسية، لأن جزءاً منها موجود في السلطة. أما الجزء الآخر، فهو فصائل صغيرة لا تأثير لها ولا وجود لها. أما الطرف الثالث الذي يمكن اعتباره قوة، فهو يتعامل مع الأزمة على طريقة «فخار يكسر بعضه»

وكأنه يرى أنه كلما تصارعت «فتح» وتفككت، ضعف دورها، وضعفت السلطة، وبالتالي أصبح لهذه القوى دور أكبر.

غير أن النائب عزمي الشعيبي يرى أن الطرف الذي يقود هو الذي يفرض النمط السائد في المجتمع. «أنا لا أستطيع أن ألوم «حماس» على أنها قصرت في إدارة الشؤون الفلسطينية الداخلية لأنها ليست في موقع المسؤولية. المعارضة الرئيسية وهي الحركة الإسلامية ليس لديها برنامج لسلطة وطنية، وبالتالي ليست معنية بإصلاح السلطة، وهي على الأقل ليست حريصة على بنائها بشكل صحيح، لأنها كانت ترى فيها تعبيراً عن برنامج سياسي سلمي ترفضه أصلاً.

وأضاف: أما فصائل المنظمة، فليس لها أي تأثير جدي في النظام السياسي الفلسطيني، وهي مفتتة ومشتتة، وجزء منها يدور في فلك النظام السياسي الذي يقوده الرئيس عرفات، وهي، كقيادات وأطر، ليست متضررة كثيراً من النمط السائد، لأنها تأخذ من فتات هذا النظام ما يكفيها.

ويتفق مجدلاوي معه في تحميل الطرف الذي يقود المسؤولية الكبرى. ويقول: لا أعفي الجبهة ولا غيرها، ولكن حتى لا تضيع الأمور هناك مسؤولية أولى على الطرف القائد الذي يمسك بالتمثيل الرسمي في المحافل الدولية وبمقدرات السلطة. وبعد ذلك الجميع يشترك في المسؤولية بدرجة أو بأخرى.

أما البرغوثي، وعلى الرغم من اعترافه بأن الخلل لا يقتصر على السلطة ومنظمة التحرير، فيرد على هذه الاتهامات بالقول: نحن لم نتولَّ الحكم في يوم من الأيام. نحن نناضل في حركة معارضة وبشكل منهجي من أجل التغيير الديمقراطي في الوقت الذي كان فيه من يرفع لواء الديمقراطية الآن يقمعون الناس في غزة وغيرها، ونحن كنا من تصدى لهم عندما كانوا قادة أجهزة أمن.

الإصلاح حاجة وطنية أم عنوان للتنازع بين مراكز النفوذ

الأزمة الراهنة ليست وليدة اللحظة وقد كانت تبرز بين حين وآخر حتى في السنوات التي سبقت الانتفاضة، وفي كل مرة كانت تتعالى الأصوات المطالبة بالإصلاح، لكن مما يزيد الوضع إرباكاً دخول عناصر جديدة على خط الإصلاح هي برأي الشارع الفلسطيني أول من يجب أن يطاله الإصلاح والتغيير. فهل تحول الإصلاح من حاجة شعبية إلى ساحة جديدة وعنوان للتنازع بين مراكز النفوذ؟

عن ذلك يقول محمد الحوراني: الإصلاح مطلب فلسطيني والمجلس التشريعي عبر عن هذا المطلب بصياغة وثيقة الإصلاح الشاملة. لكن كانت هناك محاولة لتشويه الإصلاح ليظهر وكأنه مطلب خارجي. ومرة أخرى دخل عنصر مضلل على الخط، في محاولة خبيثة لتشويه مفهوم الإصلاح خصوصاً من قبل أطراف يشكل الإصلاح تهديداً لمصالحها الشخصية.

أما البرغوثي، فيرى أن هناك أناس يريدون إصلاحاً لأنه يستجيب لمصالح الشعب، وهناك أناس هم جزء من السلطة، وفي تنافس شخصي وفئوي، والبعض يريد أن يركب موجة الحاجة إلى إصلاح، ويركب موجة عداء الشعب لمظاهر الفساد، ولكنه في الحقيقة جزء من المشكلة.

النائب خريشة يقول إن شعار الإصلاح أصبح يستخدم غطاء لكل من يريد أن يفعل شيئاً. والجميع يذكر ما سمي في حينه بيان العشرين، وأنا كنت أحد الموقعين عليه. عندما تحدثنا عن الخلل في السلطة والفساد المستشري وضرورة وجود سيادة القانون وقضاء فلسطيني مستقل، في تلك الفترة قوبلنا بقمع أدى إلى سجن مجموعة منا. وكان العنف الذي استخدم ضدنا في حينه من الأشخاص أنفسهم الذين بدأوا ينادون بالإصلاح بالطريقة الأميركية الإسرائيلية بعد دخول الدبابات الإسرائيلية، ما جعل الإنسان يشعر بتناقض مع نفسه.

أما الكاتب زكريا محمد، فعبر عن دهشته من أن يصبح السلاح وسيلة للإصلاح. وقال: إن مراكز القوى الأمنية هي التي ترفع شعارات الإصلاح. فأنا لم أرَ شرائح شعبية عادية من عمال وطلاب ومثقفين تنزل إلى الشوارع. من ينزل إلى الشوارع هم المسلحون، ولهذا أشك في رفع شعار الإصلاح من هذه الجهات وبهذه الطريقة.

الإصلاح كما يبدو هو بحث عن مشاركة في صنع القرار داخل الأجهزة نفسها، و«فتح» كحزب للسلطة نفسها، وبالتالي مثل هذا الإصلاح أنظر إليه بحذر. وهنا أتذكر شعارات الإصلاح التي رفعت من قبل «فتح الانتفاضة» من اجل الإصلاح. كانت الشعارات عملية، لكنها انتهت إلى الفوضى. وما أخشاه هنا أن يكون الإصلاح أداة للفوضى، وفي هذه الحالة إذا كان الإصلاح سيتحول إلى فوضى فأنا شخصياً لا أؤيده.

غياب الإرادة السياسية للإصلاح

وعن سبب الإخفاق في تحقيق نتائج ملموسة على صعيد الإصلاح على الرغم من المناداة به منذ وقت طويل، يرى النائب عزمي الشعيبي أن رواد الإصلاح لم يطرحوا بشكل واضح وجود خلل في النظام السياسي، وكل ما حصل كان مجرد نفاق على الرئيس من قبل المقربين منه الذين لا يريدون أن يقولوا له إن الإشكالية هي في طريقة الإدارة وفي النظام السياسي وفي التفرد بالقرار وعدم احترام المؤسسة.

وأضاف: في محاولة للالتفاف على هذه الحقيقة، جرى طرح برامج تتعلق بإصلاح الجهاز القضائي أو الإداري وبعض المؤسسات، لكن كان هناك غياب للإرادة السياسية. ومما زاد الأمور تعقيداً أن برنامج الإصلاح الفلسطيني ترافق مع ضغوط دولية، وبالتالي أصبح موضوع الإصلاح ليس احتياجاً فلسطينياً، وإنما للمقايضة مع القوى الخارجية. وبدل أن يكون أداة قوة أصبح أداة ضغط على قيادتنا.

أما النائب الحوراني فيرجع هذا الإخفاق إلى عدم تجاوب القيادة الفلسطينية من جهة، وعدم إلحاح المجلس التشريعي على قضية الإصلاح. غير أنه رأى أن الأزمة الراهنة دفعت الأطراف لتفهم حقيقة أن الإصلاح كمطلب جماهيري ولا يوجد للنظام الفلسطيني بكل عناصره ومكوناته إلا أن يتجاوب مع مفهوم الإصلاح ووثيقة الإصلاح، بما يضمن أخذ قرارات وإجراءات ملموسة على الأرض.

ويقول خريشة إن رواد الإصلاح لم يستطيعوا فرض عملية إصلاح حقيقية نتيجة الخلل في النظام السياسي نفسه القائم على الفردية وعدم الاستعداد لإشراك الآخرين في القرار، إلى جانب الرضوخ للضغوط الخارجية، وغياب أية ديمقراطية حقيقية، ووجود صراع خفي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والذي عبر عنه بهيمنة التنفيذية على التشريعية بسبب تركيبته.

أما الوزير الشوبكي، فيختلف مع الطرح الذي يقول إن عمليات الإصلاح لم تؤت ثمارها. ويقول: هناك أوضاع كثيرة تغيرت وهناك قوانين وضعت وأستطيع القول، مثلاً، في الجانب المالي، وهو أحد أبرز أسباب الفساد، هناك الكثير من الأمور تغيرت، وقد تمت السيطرة عليه، حيث أصبحت جميع المدخولات تذهب إلى وجهة واحدة.

وأضاف: هذا جانب مهم تم ضبطه، ولكن الأمور لم تستكمل، حيث لم تتم محاسبة أحد من الذين استغلوا مناصبهم في الاستيلاء على المال العام قبل تنظيم أوضاع المالية. وكذلك الأمر بالنسبة للجهاز القضائي الذي حدثت فيه إصلاحات، ولكنها ليست بالمستوى المطلوب الذي يمكنه من القيام بدوره في تنفيذ القانون والمحاسبة.

المجلس التشريعي .. بارقة الأمل الوحيدة

وعلى الرغم من تحميل الجميع المسؤولية عن الوضع الفلسطيني الراهن، بما في ذلك المجلس التشريعي الذي اتهمه كثيرون بالتقاعس عن القيام بدوره الحقيقي كممثل للشعب الفلسطيني، فإنه يبدو بالنسبة للكثيرين بارقة الأمل التي لا تزال قادرة على قيادة عملية التغيير.

الشعيبي يرى أن تركيبة المجلس بسبب مقاطعة القوى الأساسية في المجتمع غير «فتح»، وبخاصة الحركة الإسلامية، والجبهة الشعبية، والديمقراطية، للانتخابات جعل الأغلبية الساحقة للإخوان في «فتح». وكما عمل الرئيس في إطار السلطة، عمل داخل «فتح» الأمر ذاته، وبالتالي استوعب عدداً كافياً منهم نواب «فتح» لدرجة أن دور «فتح» كتنظيم داخل المؤسسة ضعيف.

وأضاف: بصورة أو بأخرى، هذا الجسم هو المؤسسة القادرة على التعامل في عملية إنقاذ الوضع من خلال إجراء انتخابات جديدة لإعادة الحياة لتركيبة المجلس الذي تآكل دور الأفراد فيه والشرعية التي أخذوها من الانتخابات.

ويتفق مع هذا الرأي، أيضاً، الوزير الشوبكي الذي قال: المجلس التشريعي عليه مسؤولية كبيرة ولم يقم بالدور المطلوب منه، ومع ذلك يمكن أن نتساءل: ليتصور الجميع الحياة الفلسطينية بدونه، هل ستكون أفضل؟ وهل ستكون هناك قوانين تتم المحاسبة على أساسها؟

وكذلك النائب الحوراني الذي انتقد أداء المجلس بالقول إنه يتردد في القيام بدوره أو رفع صوته ولا يركز على ما يقرره بخطوات ملموسة لتحويله إلى سياسات إلى جانب غياب القوى السياسية وعدم وجود معارضة ثابتة لها ثقل في المجلس، وبالتالي في الحياة الفلسطينية. ولكنه رأى أن المجلس الآن يلعب دوراً مهماً كما كان في كثير من المرات، وهو إن فشل فربما سيحبط المواطن الذي يتطلع إليه كبارقة أمل وسط هذا الركام الذي نعيش فيه.

أما النائب خريشة، فيرى أن المؤسسة التشريعية هي بارقة الأمل الوحيدة للشعب للخروج من مأزقه. ويعترف في الوقت ذاته أن المجلس التشريعي نجح أحياناً وفشل في مرات عديدة، ومنها إدارة دفة الصراع مع الإسرائيليين خلال الانتفاضة. لكنه نجح في فتح ملفات عديدة منذ العام ٩٦، وأخطر ملفين فتحا مؤخراً ملف سلطة النقد وقضية الإسمنت المصري. مثل هذه الملفات أصبحت ملفات وطنية، لكن للأسف لم تتخذ إجراءات بحق هؤلاء، نتيجة تلكؤ السلطة التنفيذية.

أما عبد الله الحوراني، فيرى أن التشريعي بدأ في الآونة الأخيرة يشعر بأن بإمكانه أن يلعب دور وعلى هذا الأساس تقدم بوثيقة الإصلاح وشكل لجنة خاصة التقت الناس في غير مكان وقدمت تقرير تضمن الدعوة لقبول استقالة الحكومة ومحاربة الفساد. لكنه رأى أن التشريعي هو جزء من المشكلة لأنه عندما نتحدث عن الفساد، فإننا نتحدث عن العديد من أعضائه.

أزمة «فتح» وعدم استيعاب الأجيال الجديدة

وفي غمرة الأحداث التي شهدتها الأراضي الفلسطينية والتي وجدت تعبيراً لها في الأزمة الحكومية، وما يبدو وكأنه تنازع لصلاحيات بين مؤسستي الرئاسة ومجلس الوزراء، وهناك من رأى أن أزمة القيادة الفلسطينية هي تعبير عن الأزمة التي تعيشها حركة «فتح» بكافة أطرها ومؤسساتها، تجد هناك من يقول إنه لو كانت أوضاعها أفضل لما كانت الأمور تدهورت إلى هذا الحد، ولهذا ينظرون إليها كصمام أمان في المجتمع الفلسطيني لو أعيد ترتيب أوضاعها.

ويعترف النائب الحوراني، وهو قيادي في «فتح»، أن الحركة تعيش مشكلة في ما يتعلق بالمرجعيات ومسمياتها والهياكل التنظيمية التي لا يوجد في الواقع ما يمركزها ويمركز عملها. والآن تبدو «فتح» فيها أصوات متعددة، وهذا يخلق حالة من الاضطراب على عملها بشكل عام.

وأضاف: لذلك لا بد من استعادة هذه الأطر عبر

الطرق الديمقراطية، وأشعر أن هناك بعض من لا يهمهم أصلاً استعادة هذه الأطر، وكأن غيابها يمكن أن يساعده، ولكنه لا يساعد الحركة ولا الوطن.

أما الوزير الشوبكي وهو من قياديي «فتح»، فيرى أنه ما زال لحركة «فتح» دور كبير تلعبه، وقد كان لديها الفرصة لكي تسجل نجاحات مهمة وتقدم نموذج يحتذى به من قبل باقي القوى وأن تقوم بقيادة السلطة نحو سيادة القانون والتعددية والديمقراطية، ولكن للأسف أصبحت جزءاً من الحالة والسبب هو غياب الحياة الديمقراطية داخلها.

وتابع: أنا ما زلت مقتنعاً أن «فتح» قادرة على القيام بدور مهم ولكن عليها أن تعيد تنظيم أوضاعها من خلال عقد مؤتمرها السادس وانتخاب قيادة جديدة أو تجديد الثقة بالقيادة القديمة لإعطائها الشرعية وصياغة برنامج يتلاءم مع المرحلة.

وعن الأسباب التي تعيق تحقيق ذلك، قال الشوبكي: هناك عوامل موضوعية مفروضة وهناك عوامل ذاتية لها علاقة بالقيادة التاريخية لحركة «فتح» التي كان يتوجب عليها لعب دور أكبر في السعي لعقد المؤتمر السادس.

أما عبد الله الحوراني، فيرى أن من بين الأسباب التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه هو عدم الأخذ بتطورات الطبيعة البشرية. فمنذ ١٠ سنوات للسلطة برزت خلال ذلك أجيال جديدة في ظل الانتفاضة، وتشكلت كوادر تتطلع لأن تأخذ دورها ولكنها لا تجد مجالاً للتعبير عن نفسها. فمثلاً مؤتمر «فتح» الخامس مضى على عقده ١٦ عاماً ولجنتها المركزية انتخبت في الخارج ومن الخارج ولا تزال كما هي.

وفي ما يتعلق بالتنافس الحاصل بين مؤسستي الرئاسة ومجلس الوزراء أضاف الحوراني: في اللحظة الراهنة اعتقد أن الحكومة الحالية ليست طرفاً مضاداً في المشكلة، بل جزء من المشكلة. ومن هنا لا يمكن أن نقول إن الحكومة الحالية على صراع مع الرئيس على صلاحيات، فالتشريعي اتهم الحكومة بالتقصير في استخدام الصلاحيات الممنوحة لها.

الانتخابات هي الحل

إزاء هذا الوضع المحتقن والمرشح لمزيد من التوتر يتطلع الشارع الفلسطيني المثقل بالهموم اليومية التي فرضها العدوان الاسرائيلي، إلى مخرج حقيقي من هذا الأزمة وإلى تغيير حقيقي لسبب وحيد نابع من الإحساس بالخطر المحدق بالمشروع الوطني الفلسطيني برمته.

النائب الشعيبي رأى أن إنهاء الوضع الراهن يتطلب استبدال الإدارة القديمة القائمة على الاعتماد على الفرد إلى بناء المؤسسة التي تستطيع من خلالها إدارة الأزمات والسياسات. وفي الوقت نفسه العمل على ترسيخ سيادة القانون والذهاب إلى الانتخابات العامة وإعادة الاعتبار إلى مؤسسة مجلس الوزراء وإعطائها صلاحيات وفقاً للقانون الأساسي والسماح للمجلس التشريعي بالمساءلة والمحاسبة الحقيقية وفق برنامج يعيد ثقة الجمهور الفلسطيني بالسلطة.

أما مجدلاوي، فيرى أن أية معالجة يجب أن تنطلق من المسببات وأن يصار إلى معالجة المسار السياسي، وإجراء مراجعة وطنية شاملة لتصويب ما هو خاطئ من السياسات وإعادة النظر في النظام السياسي القائم من منطلق ديمقراطي يستند إلى إجراء انتخابات شاملة لهيئات المجتمع الفلسطيني ومنظمة التحرير وفقاً لقانون يعتمد على مبدأ التمثيل النسبي وإنشاء قيادة وحدة وطنية كمرحلة انتقالية وإعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير لجعلها قادرة على استيعاب وتمثيل الجميع.

ويرى الشوبكي أن التغيير يمكن أن يتحقق بالعودة إلى وثيقة الإصلاح التي صدرت عن المجلس التشريعي، وإعادة تنظيم الأوضاع الداخلية لحركة «فتح» لتكريس الحياة الديمقراطية داخلها. كما يتوجب على المجلس التشريعي أن يقوم بدوره وصلاحياته التي عطل بعضها، وأن يسارع إلى الإعداد لانتخابات عامة ووضع قانون انتخابي وقانون للأحزاب السياسية وأيضاً ممارسة دوره في الرقابة والمحاسبة، إلى جانب إجراء تعديل وزاري جاد وأن يؤتى بوزير داخلية قوي يسيطر على صلاحياته إزاء الأجهزة الأمنية، وإخضاع قادتها للمساءلة، وكذلك السيطرة على الأجهزة الإدارية الأخرى وتحريك ملفات الفساد وتفعيل دور القضاء

أما عبد الله الحوراني، فيرى أن حل المشكلة لا يتم بتغيير في شكل الحكومة أو ترقيعها، بل يجب إقالتها. ودعا المجلس التشريعي إلى تعليق أعماله وأنشطته في خطوة لممارسة الضغط على السلطة التنفيذية. كما دعا القوى السياسية للتوصل لبرنامج وطني وإلى تشكيل لجنة وطنية للإصلاح من قبل الرئيس عرفات تضم شخصيات عامة معروفة بنقائها واحترامها لدى الناس، بحيث يمكن أن تضع خطة عمل خالية من أية مصالح ذاتية أو مطامع شخصية.

وقيادة موحدة

أما البرغوثي فقد اعتبر أن أي تعديل وزاري مجرد وسيلة لامتصاص النقمة. وقال: إن التغيير يجب أن يشمل كل جوانب النظام وليس تغيير الحكومة فقط. والوسيلة لذلك أولاً تشكيل قيادة وطنية موحدة فوراً ولو مؤقتة تقوم بالإعداد لإعلان موعد لانتخابات فورية رئاسية وتشريعية ومحلية. وثانياً: القيام بعمليات إصلاحية من نوع استقلال القضاء وهذا يمكن أن يتحقق إذا اخرج القضاء من سيطرة السلطة التنفيذية.

أما النائب الحوراني، فيقترح إنشاء حكومة قوية حتى لو أعيد تكليف الأخ أبو علاء، لكن لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن يكون فيها وزير داخلية قوي وأكبر قدر ممكن من القوى الوطنية والإسلامية. واحترام تنفيذ القضايا المتعلقة بالصلاحيات في القانون الأساسي لينتهي مشهد تنازع الصلاحيات، وتحقيق مبدأ القيادة الجماعية وسيادة المؤسسات إلى جانب اتخاذ إجراءات جدية أولية توحي بأن هناك بداية لطريق يؤدي إلى تطبيق إصلاحات حقيقية حسب ما ورد في وثيقة الإصلاح التشريعي الشاملة وإعادة النظر في بعض التعيينات التي ربما تكون أثارت عدم قبول على الصعيد الجماهيري.

أما النائب خريشة، فيرى أنه يجب إقامة سلطة قضائية وليس جهازاً قضائياً، كما يسمى اليوم، مستقلة بشكل كامل، سواء في التعيين والتوظيف والاختبار، وأن تعطى مهام محددة في إطار سيادة القانون وليس سيادة الرئيس، وبناء مؤسسات فلسطينية بعيداً عن الفردية والمزاجية ومحاسبة كل من أساء للشعب وتوحيد الأجهزة الأمنية في جهازين أو ثلاثة لتوفير موازنات كثيرة لصالح التعليم والصحة ورفاهية المواطن، وأن تكون هناك ممارسات ديمقراطية عبر إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية وبلدية.

أما الكاتب زكريا محمد، فرأى أنه يجب عقلنة الصراع الداخلي ومنعه من الامتداد ومنع تحويله إلى صراع مسلح. الإصلاح بالسلاح غير مقبول وعلى كل الأطراف التشريعي والرئيس وعقلاء «فتح» التوصل إلى قواسم مشتركة، بحيث لا يموت الذئب ولا تفنى الغنم. على الرئيس أن يقدم ما يمكن من احتواء الأزمة. وعلى الأطراف الأخرى أن تفهم أن الإصلاحات لا تعني تدمير المركز الفلسطيني، وبالتالي الدخول في حالة من الفوضى.

وأضاف: نحن بحاجة إلى إصلاح في كثير من نواحي حياتنا السياسية وربما في النظام السياسي الفلسطيني. نريد حلولاً وسطاً عقلانية تأخذ في الاعتبار أننا في معركة كبرى مع الإسرائيليين. يجب احتمال أية إشكالات داخلية وأن لا نضخمها من أجل كسب المعركة الأكبر، وبخاصة أننا حققنا بعض النقاط مثل قضية الجدار في كل من لاهاي والجمعية العمومية للأمم المتحدة.

التدخل المصري في غزة: ليس مؤامرة وأكثر من تدريب

هاني المصري:

لا يمكن وصف التطور الجديد المتمثل بالمبادرة المصرية بالمؤامرة، وأن مصر قررت أن تخدم إسرائيل من خلال تقديم طوق النجاة لشارون. كما أن الاعتقاد القائل إن كل ما في الأمر مجرد تدريب وتأهيل أفراد الأجهزة الأمنية ليس دقيقاً، فالموضوع أكبر وأهم وأكثر تعقيداً بكثير من اعتباره مؤامرة أو مجرد تدريب!

فمصر أكبر دولة عربية، وصاحبة التاريخ الطويل في الدفاع عن القضية الفلسطينية والعمل لإيجاد دولة فلسطينية، ليس للاعتبارات القومية والدينية والثقافية والجغرافية فقط، وإنما للاعتبارات الأمنية والمصلحية، مهتمة بما يجري على حدودها الشرقية، فغالباً ما كان يجري غزو مصر عبر هذه الحدود.

ومصر التي يعتبر رئيسها ونظامها الطرف العربي الوحيد الذي حافظ على الاتصال مع الرئيس الفلسطيني المحاصر ياسر عرفات على الرغم من فرض المقاطعة عليه من قبل حكام واشنطن وتل أبيب، هذه المقاطعة التي التزم بها الكثير من العرب ومعظم دول العالم، ليس إيماناً بها، وإنما خشية من إغضاب إدارة بوش.

مصر هذه لم تقرر فجأة أن تصبح وكيلاً أمنياً عند إسرائيل، فالذي حدث أن شارون، ولاعتبارات مصلحية استراتيجية أمنية إسرائيلية، قرر «إعادة الانتشار» في غزة وإخلاء المستوطنات فيها، الأمر الذي يعني نشوء فراغ في غزة، وإسرائيل لن تمكن الفلسطينيين من تنظيم شؤونهم والسيطرة الحرة والآمنة والمستقرة على الأراضي التي ستنسحب منها القوات الإسرائيلية، ولأن الوضع الفلسطيني يعاني من غياب الوحدة وتعدد الأجندات والسلطات ومصادر القرار. هذا وذاك يعني أن الوضع في قطاع غزة سيتحول بعد تطبيق خطة شارون إلى بؤرة توتر. أولاً وأساساً من خلال استمرار العدوان العسكري الإسرائيلي، فإسرائيل تقول إنها ستحتفظ بحق المطاردة الساخنة، وتواصل الاغتيالات والقصف واقتحام أية منطقة ترى أن ذلك مناسب لها. وثانياً من خلال احتدام الصراعات الداخلية الفلسطينية على خلفية السيطرة على الأراضي والمستوطنات التي ستجلو عنها إسرائيل، وفي سياق الصراع على السلطة والنفوذ. وثالثاً بسبب تفاقم الوضع الاقتصادي إلى درجة الكارثة. فإسرائيل ستحول القطاع إلى سجن كبير، وتمنع حرية حركة البضائع عبر الحدود والميناء والمطار، وستمنع أو تحد كثيراً من عمل العمال الفلسطينيين في إسرائيل، ولن يستثمر أحد في القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي في غزة في ظل أوضاعها الاستثنائية. والمجتمع الدولي لن يقدم سوى الفتات الهادف إلى عدم سير الأمور نحو الانهيار التام والكارثة الكاملة.

إن مثل هذا الوضع إذا حدث، يطرح احتمالاً ملموساً بتصاعد التوتر على الحدود المصرية - الفلسطينية، التي ستشهد تهريب أسلحه ومقاتلين، ويمكن أن تشهد تنفيذ عمليات مقاومة ضد الاحتلال، ويمكن أن تلاحق إسرائيل الخلايا المقاومة على الحدود، وحتى عبر الحدود أكثر من مرة، ما ينذر بوجود احتكاك مصري إسرائيلي، لأن مصر لا يمكن أن تقف مكتوفة اليدين طويلاً أمام اعتداءات إسرائيلية على حدودها، أو داخل أراضيها، ولا يمكن أن تقوم بحراسة هذه الحدود بشكل كامل، بحيث توفر الأمن للاحتلال، وبخاصة أن «معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية» لا تسمح باقتراب القوات المسلحة المصرية إلى الحدود، فمصر لا تريد المخاطرة بتعريض السلام مع إسرائيل للخطر، والمجازفة بالعلاقات المصرية - الأمريكية التي من ركائزها دور مصر إزاء عملية السلام. في هذا السياق، تبلورت فكرة التدخل المصري في غزة اضطرارياً وليس اختيارياً. ولو اتبعت مصر والدول العربية استراتيجية أخرى تستند إلى مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية، لرفضت السير وراء أية مبادرة أمريكية أو إسرائيلية مهما كانت.

فبعد خارطة الطريق التي كانت اللعبة الوحيدة، أصبحت خطة شارون التي قدمت بدلاً منها هي الآن اللعبة الوحيدة. لو فعل العرب ذلك لكان هامش المناورة لديهم أكبر بكثير. وقالوا بكل بساطة على خطة شارون إننا نرفضها ونرفض التعامل معها. ولكن مثل هذا الاحتمال غير موجود حتى الآن، والسياسة هي فن إيجاد افضل الممكنات. ولا تنتمي للغيب.

فمصر عندما اختارت التدخل أرادت تقليل الأضرار ومحاولة تحصيل أي مكاسب، ووضعت شروطاً عدة على الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني إذا تحققت يكون تدخلها ليس أمراً يصب بالضرورة لصالح الاحتلال وتوفير الأمن له، وإنما يمكن أن يفتح الطريق لاستئناف عملية السلام. ولكن هل تنجح مصر في فرض شروطها على إسرائيل؟ إن هذا أقرب إلى المستحيلات منه إلى الواقع.

شروط مصرية (متوازنة)

فمصر تريد أن يكون الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة كاملاً بما في ذلك الحدود المصرية- الفلسطينية والميناء، والمطار، والمعابر، وتريد انسحاباً رمزياً متزامناً في الضفة ووقفاً كاملاً لإطلاق النار والعدوان العسكري الاسرائيلي، كما تريد أن تكون خطة شارون جزءاً من خارطة الطريق، وأن يكون الممر ما بين الضفة وغزة حراً وآمناً بصورة دائمة لمنع عزل غزة عن الضفة. وهناك شروط مصرية أخرى أقل أهمية مثل فك الحصار عن الشعب الفلسطيني في الضفة وغزة على الأقل. كما نلاحظ أن مصر لا تريد دوراً أمنياً، وإنما تريد دوراً متكاملاً، وظيفته الرئيسية المساهمة النشطة في تأهيل الجانب الفلسطيني تمهيداً لإدخاله مجدداً وبأسرع وقت في المفاوضات من أجل الوصول إلى اتفاق سلام، ولو عن طريق وضع قطاع غزة مؤقتاً تحت المظلة (لم نقل الوصاية) المصرية.

ومصر تريد من الفلسطينيين وقف المقاومة العسكرية وقفاً تاماً، وسحب السلاح غير المرخص، وحل المليشيات المسلحة، وتوحيد الأجهزة الأمنية الفلسطينية واختصارها في ثلاثة أجهزه، ووضعها تحت مسؤولية وزير الداخلية أو رئيس الوزراء الفلسطيني. وما يعنيه ذلك، تخلي الرئيس ياسر عرفات عن بعض صلاحياته الأمنية لصالح مجلس الوزراء ورئيس الوزراء. ولضمان النجاح في ذلك، تريد مصر استئناف وإنجاح الحوار الوطني الفلسطيني، ويمكن أن يصل إلى حد إيجاد نوع من الشراكة السياسية، بحيث يشارك الجميع أو القوى الفاعلة في السلطة وفي الانتخابات وفي كافة المستويات والتشكيلات التي يضمها النظام السياسي الفلسطيني، وإذا كان الجواب الفلسطيني على الشروط المصرية إيجاباً، على الرغم من الإدراك بأن تحقيقها أمراً صعباً ويحتمل المناورة، لأن الرئيس الفلسطيني لن يتحمس كثيراً لتقليل صلاحيته من دون أن يملك في يده شيئاً، فحتى الوزير المصري عمر سليمان قال للوفد الاسرائيلي برئاسة يوسي بيلين الذي قابله قبل أسابيع قليلة في القاهرة إنه لا يستطيع أن يعد الفلسطينيين بشيء، ولأن شارون لم يقدم شيئاً ولا يثق بأنه سيقدم شيئاً.

المعضلة الحقيقية، أن حكومة شارون تريد أن تلعب مصر دوراً أمنياً خالصاً عجزت إسرائيل عن القيام به. فهي تريد من مصر منع تهريب السلاح والمقاتلين عبر الحدود، كما تريد منها تدريب وتأهيل وتوحيد أفراد الأجهزة الأمنية الفلسطينية، والضغط عليها للقيام بوقف المقاومة وتفكيك بنيتها التحتية وسحب سلاحها واعتقال المقاومين بدون أن تلتزم هي حتى بمجرد وقف العدوان العسكري، بل أصرت حكومة شارون حتى الآن على الاحتفاظ بحقها بالمطاردة الساخنة، ومواصلة الاغتيالات حتى بعد مجيء الخبراء الأمنيين المصرين إلى غزة، وعندما سئل مسؤول إسرائيلي كبير كيف يمكن ذلك؟ وإن هذا يمكن أن يعرض حياة الخبراء المصريين إلى الخطر، قال بكل وقاحة: إن التنسيق المستمر المصري-الإسرائيلي سيحول دون تعرضهم للخطر، فإسرائيل ستحرص على أن لا تضرب في الأماكن التي يوجد بها الخبراء المصريون.

أما بالنسبة لمسألة الانسحاب الكامل من غزة، بما في ذلك من الحدود والمحور الذي يسمى محور فلادلفي، فإسرائيل قالت إنها ستضع مصر تحت الاختبار، وإذا نجحت ستنسحب انسحاباً كاملاً. ولكن يعلم الله وحده وشارون متى وكيف وما هي شروط الانسحاب، إنه الامتحان الاسرائيلي لمصر.

وأعلن شارون أنه لن يقبل بأن تلعب مصر دوراً وسيطاً أو أي دور من شأنه أن يغير طبيعة خطته باعتبارها خطة مستقلة عن خارطة الطريق وأحادية الجانب، وليست مطروحة للتفاوض لا مع الفلسطينيين ولا المصرين ولا غيرهم. الخطة أقرت وانتهت، وإذا أرادت مصر أن تلعب دوراً ما عليها إلا أن تساعد في تنفيذها لا أكثر ولا أقل.

الطريف أن شمعون بيريس المحتمل أن يشارك حزبه في الحكومة لا يعترض على خطة شارون، ولا على كونها أحادية الجانب، بل يرى أنها أحادية الجانب عند إقرارها، ويجب أن تكون ثنائية عند تطبيقها، لأن المشاركة الفلسطينية في تطبيقها مع الدعم المصري ستعظم مكاسب إسرائيل فيها وتقلل خسائرها. الأسابيع الأخيرة عكست نوعين من التراجع المصري أو الأصح نوعين من الفتور وعدم الثقة من النجاح، والسبب هو الموقف الإسرائيلي المتعنت الذي وصل إلى حد إعلان شارون بأن عرفات سوف يبقى في مكانه محاصراً ٤٥ عاماً أخرى. ولكن التراجع المصري لم يصل حتى الآن إلى حد تجميد أو التخلي عن المبادرة المصرية. كما أن قرار محكمة لاهاي يقوي الموقف الفلسطيني، ويجعله قادراً أكثر إذا أراد إحباط خطة شارون قبل أن تولد.

إسرائيل تريد تقزيم دور مصر، وحصره بالأمن، وذلك في سياق التراجع خطوة واحدة في غزة والتقدم عشر خطوات في الضفة. ومصر تريد دوراً ينزع فتيل الانفجار، ويمهد لاستئناف المفاوضات وعملية السلام. فمن ينجح؟ إن من أفشل كافة المبادرات ومن قتل حتى خارطة الطريق كفيل بإفشال وقتل المبادرة المصرية وهو معروف للجميع ... وهو شارون، ولكن لا يجرؤ الجميع على تسمية الأمور بمسمياتها.

آفاق برلمانية
آب ٢٠٠٤م

إصدارات مواطن عام ٢٠٠٤

أحلام بالحرية / عائشة عودة

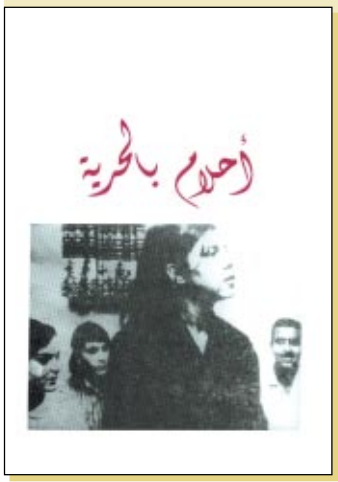

تجربة السجن واحدة من أوسع تجارب الشعب الفلسطيني وأشدها عمقاً وألماً. فقد مر بها مئات الألوف من النساء والرجال والأطفال، كما مر بعذابها أهلهم وذووهم. غير أن هذه التجربة لم تسجل بما يكفي من السعة والقوة لكي ينكشف السجان الإسرائيلي عارياً أمام محكمة الإنسانية. وعليه، فما زال أمامنا عمل كبير جداً من أجل توثيق هذه التجربة، والكشف عن آلامها وجروحها وبطولاتها.

وعلى طريق إنجاز هذا الهدف، تقدم سلسلة التجربة الفلسطينية، التي تصدرها مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، الجزء الأول من ذكريات المناضلة عائشة عودة حول تجربة الاعتقال والتحقيق والسجن. ومن دون مبالغة، يمكن القول إن هذا الكتاب، برهافته وجماله ودقته وعمقه في وصف التجربة المؤلمة والعظيمة معاً، سوف يكون علامة فارقة في عالم أدب السجون في فلسطين.

واقع التعليم الجامعي الفلسطيني / ناجح شاهين

يتفاقم المشكل أي مشكل بقدر ما نفشل في وضع أيدينا على الخلل الذي يعتوره. ويتعمق أكثر إذا فشلنا في إدراك وجوده. وهذا هو بيت القصيد في أزمة التعليم الفلسطيني الراهن؛ فبين الأحلام والأماني والأوهام من ناحية، وواقع الضعف والتخلف المتحكم بمختلف مناحي التجربة التعليمية الفلسطينية من ناحية أخرى، هوة لا تكاد تعبر.

في هذا السياق، تأتي هذه الدراسة لتعقلن الواقع التعليمي بالقبض عليه نقدياً. ربما أن الكثير من مر الكلام هو ما يجده القارئ في هذا الكتاب، ولكنه أفضل بالطبع من المديح الذي يخدع ويرضي الغرور، بينما يغطي الورم ويقدم له بيئة ملائمة ليستشري.

يحاول هذا العمل أن يدق ناقوس الخطر ليُسمع كل من له أذنان صاغيتان: التعليم العالي في بلادنا ليس عالياً أبداً.

أثر النظام الانتخابي على تركيبة المجلس القادم / د.أحمد مجدلاني و د.طالب عوض

هذه الدراسة تؤكد ضرورة تبني نظام الانتخاب المختلط الذي يجمع بين التصويت الفردي المباشر (الأغلبي) والتمثيل النسبي، من أجل ضمان تمثيل عريض للقوى والأحزاب السياسية، وتكريس التعددية والتنمية السياسية، والتقليل من الأصوات المهدورة التي وصلت إلى أكثر من ٦٠٪ خلال الانتخابات السابقة، حيث حصل النواب الفائزون على أقل من ٤٠٪ من الأصوات الفعلية المشاركة في الانتخابات. وتبين الدراسة ضرورة تغيير قانون الانتخابات الفلسطيني من أجل تعزيز التنمية السياسية في المجتمع الفلسطيني.

إن نظام الانتخاب المختلط سيؤمن بالضرورة تمثيلاً عريضاً للقوى والأحزاب السياسية على عكس نظام الأغلبية الذي يؤدي إلى نظام القطبين داخل المجلس التشريعي، ما قد يشل عمل المؤسسة التشريعية، وانعكاس ذلك على الحياة السياسية في المجتمع.

اسطورة التنمية في فلسطين / خليل نخلة

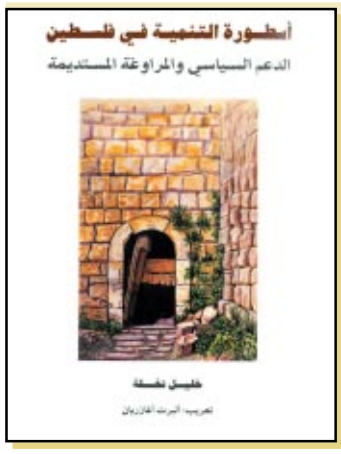

هذا الكتاب ليس رصداً تاريخياً بل يتناول «التنمية الفلسطينية» وما يرافق ذلك من تحولات اجتماعية محتملة. وليس الغرض من هذا المؤلف الخوض في تجربة اكاديمية نظرية مجردة، بل المقصود هنا فهو الاستعانة بالتجربة التحليلية من أجل تحقيق التغيير المطلوب والوصول إلى إطار عام مع التركيز على خصوصية التجربة الفلسطينية الجارية. سأسعى لتقديم تحليل معمّق مستمد من خبراتي الميدانية حول عملية التغيير الاجتماعي المنشود بهدف التوصل إلى درجة معينة من التعميم مع التركيز دوماً على الخبرة الفلسطينية. وخلال هذه العملية فإنني ساسعى إلى نقض الأساطير وإماطة اللثام عن العديد من المعتقدات والكليشيهات السائدة المحتضنة حالياً في المجتمع والاقتصاد الفلسطيني في مسعى لتخطّيها.

جاء في الفصل الخامس تحت عنوان «لماذا أخفقت المساعدات السياسية في تنمية فلسطين–وكيف يمكن كسر حلقة عدم التنمية؟»:

لا بد من الايضاح بصورة لا تدعو إلى الجدل أننا لسنا هنا بصدد النظر إلى كأس «التنمية» بصفتها «نصف فارغة» أو «نصف ممتلئة» أو طرح تساؤلات حول حقيقة ترابط العوامل التحليلية. فالمسألة الأساسية التي يتمحور حولها هذا المؤلف يتعلق بمدى مقدرة واصرار المجتمع على تطوير ذاته من خلال حشد وتعبئة طاقاته الذاتية على الرغم من القبضة الغليظة المتمثلة في السيطرة السياسية والعسكرية الخارجية والاحتلال وربما تحديداً بسبب ذلك، والمراجعة المنهجية لما حدث خلال العقدين الأخيرين –وهي الفترة التي يغطيها هذا الكتاب– تشير إلى أننا فشلنا. .

دراسات اعلامية / سميح شبيب

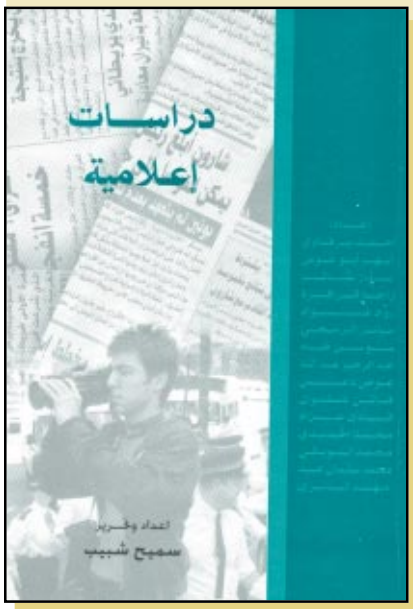

هناك عشرات من الدراسات والبحوث الإعلامية في العالم العربي التي تقارب ما يعتبر «بحوثا مكتبية» غالبا ما تستند على شق واحد من البحوث الإعلامية–شق منقوص وغير مكتمل هو «تحليل المضمون»، لأنه لا يكتمل بدون أن يتكامل مع المسموحات الميدانية لرأي «المستقبل» في ذلك الدفق الإعلامي الموجه إليه أي لا يكتمل بدون (البحوث الكمية).

تحليل المضمون السائد في الدراسات والبحوث الإعلامية العربية، غالبا ما يعاني أيضا من ارتكاز الكاتب على الايديولوجيا الساسية خاصتة كمعيار حكم على المضمون قيد البحث.

البديل للبحوث الإعلامية الضعيفة أحيانا والغائبة أحايين أخرى في العالم العربي، كان في اعتماد وسائل الإعلام العربية الربحية (الخاصة) على دراسات السوق التي ينفذها معلنون أو وكلاء اعلان.

ولن يكفي بحال الاعتماد على دراسات المعلنين للسوق، التي أخذت تشكل بديلا للدراسات الإعلامية، فلا تقدم أجوبة، بل تقدم مجرد عناوين أجوبة بعيداً عن تفاصيل المشكلة والحلول.

وهذا ما حاولت دائرة الإعلام في جامعة بيرزيت، أن تضع اللبنات الأولى لمعالجته...

مساهمة متواضعة بعد ولكن واضحة المعالم في منهجها. . .

وهذا ما سيعبر عنه الكتاب الوارد بين أيديكم ربما،... والذي هو البذرة، الأولى كما تدعي دائرة الإعلام في جامعة بيرزيت... البذرة الأولى ليس فقط نحو التأسيس لبحوث إعلامية في فلسطين، وإنما أيضا وبتواضع وفخر، التأسيس لنوع جديد من البحوث الإعلامية «المكتملة» في العالم العربي...مساهمة جديدة ومتواضعة ولكنها واضحة المعالم في منهجها الذي قد لا يكون جيداً في العالم ولكنه غائب عن العالم العربي، ومطلوب فيه في أن–بينما هو ملح في فلسطين. وربما كان مساهمة أولى نطمح أن تقدم بذرة في مرج الإعلام العربي والبحوث الإعلامية بشأنة.

الدستور الذي نريد لفلسطين / وليم نصار

الدستور في أية دولة هو وثيقة تعاقدية بين الحاكم والمحكوم، ويقوم على أساس التشاور والتراضي بين الطرفين، بحيث لا يكون الحاكم متسلطاً، ولكن لا تكون الحكومة ضعيفة. وفي الوقت نفسه، تكون حقوق الناس وحرياتهم محفوظة، بحيث لا يستطيع الحاكم مسها، وإلا فقد شرعيته كحاكم دستوري. وعند وضع أي دستور لأية دولة، يقوم المكلفون بإعداد مشروعه، عادة، بوضع المعايير التي يجب أن تبنى عليها أحكام الدستور؛ فإذا أراده مجرد وثيقة تفصّل على مقاس الحاكم، تكون المعايير هي معايير الحاكم، بدون مراعاة متطلبات الناس، أما إذا أرادوه دستوراً لدولة ديمقراطية، عليهم الاهتمام بأن تكون أحكامه نابعة من مفاهيم ديمقراطية.

وعند مراجعة صيغ المشاريع التي وضعت للدستور الفلسطيني، نرى أنها قامت على التخبط بدون أسس ومعايير لوضع أحكامها؛ ولذا يدرس هذا الكتاب هذه الصيغ، ويظهر العيوب في أحكامها، فيضع المحاذير الواجب التنبه لها عند وضع أية صيغة لدستور ديمقراطي، وبناءً عليها يشير إلى الأخطاء في صيغ مشاريع الدستور الفلسطيني؛ ويضع صيغاً بديلة، وأحياناً يضع نصوصاً أغفلها واضعو مشروع الدستور الفلسطيني.

هيئة التحرير:
د. جورج جقمان (رئيس التحرير)
مي الجيوسي (عضو هيئة التحرير) هدا العريان (عضو هيئة التحرير)
مهند عبد الحميد (محرر مسؤول وعضو هيئة التحرير)

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله، ص.ب: ١٨٤٥ تلفون: ٢٩٥١١٠٨-٢ (٩٧٢) - فاكس: ٢٩٦٠٢٨٥-٢ (٩٧٢)
بريد إلكتروني: muwatin@muwatin.org

تصدر هذه النشرة ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة هينرخ بُل- ألمانيا - الآراء الواردة في النشرة لا تعبّر بالضرورة عن رأي مؤسسة مواطن أو مؤسسة هينرخ بُل